الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(728)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

تسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف رؤية 2030

التشريعات الجديدة.. بصمة تطور عدلي

المصدر: جريدة البلاد السبت 02 رجب 1442هـ -13 فبراير 2020م
https://albiladdaily.com/2021/02/13

البلاد – مها العواودة

تنطلق المملكة إلى آفاق أرحب في مختلف المجالات، وتطور بيئتها التشريعية بما يتواكب مع أحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، ولا يتعارض في الوقت ذاته مع الأحكام الشرعية، وفقا لما أعلنه ولي العهد خلال الأسبوع المنصرم، مؤكدا أن عملية تطوير المنظومة التشريعية مستمرة في المملكة، ما يشير إلى أن السعودية ماضية نحو تعزيز الضمانات والحقوق لجميع المواطنين والمقيمين، باستحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق .وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة

ويرى المحامي والمستشار الشرعي والقانوني، القاضي بديوان المظالم سابقاً، الدكتور فيصل بن سعد العصيمي، أن التشريعات الحديثة منارة هداية، وركن عدالة، وبصمة تطور في الأنظمة العدلية. وقال :"في ظل التطور الذي تعيشه المملكة في شتى المجالات، أصبح من الضروري مواكبة هذا التطور في الأنظمة العدلية، بجانبيها الإجرائي والموضوعي، فكانت هذه التشريعات بصمة في التاريخ العدلي؛ لتضع الصورة واضحة أمام الأفراد والمؤسسات والشركات والكيانات الشخصية والمعنوية فيما يعرض لها من مشكلات أو متطلبات عدلية، فيصبح من الممكن بعد هذه التشريعات التنبؤ بالأحكام القضائية، ويرتفع مستوى النزاهة، وتتمكن الجهات الرقابية من متابعة الفساد بكل شفافية".

وطبقا للمحامي وعضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور عبد الحكيم بن عبد الله الخرجي، فإن هذا التوجه من قيادات المملكة حلقة في سلسلة إصلاحات المنظومة القانونية، كجزء من رؤية المملكة 2030م، على نحو يعزز من المكانة التي تحتلها المملكة في محيطها الإقليمي والدولي، لافتًا إلى أن المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للعصر تحتاج لمنظومة قانونية تواكب التغيرات مما يعني أن هذا التوجه من قيادات المملكة خطوة في الطريق الصحيح.

ولفت الخرجي، إلى أن موجة الإصلاحات التشريعية المزمع إجراؤها تُعد توجهًا محمودًا من قادة المملكة، وتسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م، مشيرا إلى أن توحيد القواعد يشكل حجر الأساس للمنظومة القانونية في الدول الحديثة، وهي أداة فعالة في تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ولها العديد من المزايا أبرزها: وضوح الصياغة، فالتشريع يصدر في شكل مكتوب وبألفاظ محددة سلفا بواسطة المشرع مما يسهل معه تحديد المراد بالنصوص، ويسهل التنبؤ بمخرجات القضية سلفًا ويحد من الدعاوى الكيدية وعدم إشغال مرفق القضاء بنزاعات غير مبررة، وكذلك صدوره عن سلطة مختصة تتولى وحدها تفسيره وتحديد المراد بكل نص ما يسهم بشكل فعال في تحقيق الوحدة القانونية والسياسية للدولة، فضلا عن السرعة والسهولة في وضعه كون السلطة المختصة يسهل عليها إصدار النصوص الضرورية كلما دعت الضرورة لذلك، بالإضافة إلى المرونة حيث يسهل على السلطة التشريعية تعديله أو تبديله أو إلغائه. وتابع :"يضاف إلى تلك المزايا، توحيد الحلول القانونية المتبعة والتقليل من أخطاء مرفق القضاء، فالتشريع المكتوب يسهم في توحيد الحلول المتبعة والحد من الاجتهادات الفردية والتقليل من أخطاء مرفق القضاء والحد من تضارب الأحكام القضائية، كما يوفر بيئة جاذبة للاستثمار، فالتشريع يوفر الثقة والطمأنينة للمستثمر، إذ يعطيه تصورا مسبقا عن المنظومة القانونية للدولة المستهدفة لضخ استثماراته فيها، وكذلك تحقيق الأمن والسلم الاجتماعيين".

إلى ذلك أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعميد كلية الحقوق بجامعة دار العلوم الدكتور مفلح ربيعان القحطاني، أن مشاريع الأنظمة التي أعلن عنها ولي العهد، تأتي في إطار الحراك التشريعي والتنظيمي الذي يقوده سموه.

ويرى القحطاني، أن هذه الأنظمة ستحقق نقلة نوعية في البناء التشريعي في المملكة بعد صدورها وستساهم في حماية حقوق الإنسان وتعزز من مبادئ تحقيق العدالة، كما ستساعد على الشعور بالأمان القانوني في المجالات التي ستنظمها،

حقوق الإنسان في الصحافة

فضلا عن الحد من الاجتهادات الفردية عند إصدار الأحكام وتقليل التباين فيما بينها، وكذلك الحد من طول مدة التقاضي، وستعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة وستحافظ على حقوق المرأة والطفل والأسرة بشكل عام.

»حقوق الإنسان" لـ عكاظ: تنسيق مع السجون لمتابعة أوضاع النزلاء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 04 رجب 1442هـ - 16 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2058269

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ«عكاظ» أن الجمعية تتابع باستمرار شكاوى وتظلمات السجناء والموقوفين وذويهم، وتعمل مع الجهات المعنية على معالجتها. كما تعمل الجمعية وفروعها في مختلف المناطق، على متابعة الحالات التي يتم رصدها أو يتقدم ذووها بشكاوى أو تظلمات، لإيجاد الحلول المناسبة لها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وأضاف أن قضايا السجناء تمثل نسبة لا بأس بها من القضايا التي ترد إلى الجمعية، مشيرا إلى وجود تنسيق مع الأجهزة المعنية لمتابعة أوضاع الحالات التي ترد بشأنها تظلمات أو شكاوى. وقال «الجميع مطالب بأخذ الإجراءات الصحية الاحترازية في الاعتبار عند المطالبة بالزيارة، سواء من السجين أو ذويه، من أجل سلامة الجميع.«

ا

"هيئة حقوق الإنسان" تعزز قدرات كوادر المجتمع المدني في إعداد التقارير الموازية

المصدر: جريدة واس الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2020م
https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2189661

اختتمت هيئة حقوق الإنسان اليوم، ورشة تدريبية بعنوان "تفاعل المجتمع المدني مع آليات حقوق الإنسان وإعداد وكتابة التقارير الموازية... تقارير الظل"، التي تأتي في إطار برنامج التعاون الفني مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

واستهدفت الورشة تعزيز قدرات كوادر مؤسسات المجتمع المدني في إعداد تقارير موازية مهنية حول تطبيق الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة، وتعريفهم بآليات الأمم المتحدة في هذا الإطار، وكيفية التنسيق على المستوى الوطني وبناء التحالفات لإعداد التقارير الموازية.

وتناولت جلسات الورشة التي أقيمت على مدى يومين، آليات حقوق الإنسان التعاهدية وغير التعاهدية، وأهمية التقارير الموازية وهيكلها، وكيفية تقديم البيانات المكتوبة، وآلية الحصول على الصفة الاستشارية، والإجراءات الخاصة، وعمل أجهزة هيئات المعاهدات، وطرق تقديم التقارير من قبل الدول الأطراف، وتفاعل المجتمع المدني مع هيئات المعاهدات.

كما استعرضت الجلسات أدوات بناء التحالفات في إعداد التقارير الموازية، سواءً فيما بين المنظمات غير الحكومية أو مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

"العواد" يلتقي عدداً من سفراء الاتحاد الأوروبي مستعرضاً أوجه التعاون في "حقوق الإنسان"

نوه بالتطورات التي تشهدها المملكة والخطوات الرائدة نحو تحقيق التنمية المستدامة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 04 رجب 1442هـ - 15 فبراير 2020م
https://sabq.org/MDbZcf

التقى رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد، اليوم "عبر الاتصال المرئي"، عدداً من سفراء دول الاتحاد الأوروبي.

وأبرز العواد خلال اللقاء جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- في دعم حقوق الإنسان.
واستعرض رئيس هيئة حقوق الإنسان، الموضوعات ذات الاهتمام والتعاون المشترك في مجالات حقوق الإنسان، منوهاً بالتطورات التي تشهدها المملكة والخطوات الرائدة نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تجعل من الإنسان محوراً للتنمية وفق رؤية المملكة 2030.

/

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

لمنع تفشي فيروس كورونا...

النائب العام يوجه بتكثيف العمل الرقابي والتفتيشي في السجون ودور التوقيف

المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2020م
https://www.alriyadh.com/1869619

صرح مصدر مسؤول في النيابة العامة بأنه اتساقاً مع الجهود المبذولة للحد من تفشي فيروس كورونا الجديد، وتقليل أثر الموجة الثانية للفيروس للحد الأدنى، فقد صدر توجيه النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب لدوائر الرقابة على السجون ودور التوقيف ودور الرعاية الاجتماعية في نيابات المملكة بتكثيف العمل الرقابي والتفتيشي للتأكد من قيام الجهات المعنية بتطبيق أعلى معايير الإجراءات الاحترازية والوقائية لمنع انتشار الفيروس بداخل السجون ودور التوقيف ودور الرعاية الاجتماعية، مع الحرص على الكشف الدوري على المسجونين والموقوفين لتأمين سلامتهم.

وأكد معاليه على أهمية تضافر الجهود مع الجهات الصحية، ووفق المعايير التي اعتمدتها أجهزة الدولة المعنية، مع التركيز على التوعية الصحية بالطرق المناسبة للتعامل مع تداعيات الفيروس بشكل صحيح واتباع الاستراتيجيات اللازمة للوقاية منه.

وأوضح المصدر أن النائب العام وجه برفع تقارير مفصلة عن الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة في هذا الشأن بشكل دوري.

أمانة الرياض: انخفاض مؤشر المنشآت غير المتقيّدة بالإجراءات الاحترازيّة بنسبة 35%

المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2020م
https://www.alriyadh.com/1869553

أوضحت أمانة الرياض، أن مؤشر المنشآت غير المتقيّدة بالإجراءات الاحترازيّة واصل الانخفاض لليوم الثاني على التوالي مسجلاً تراجعًا بنسبة 35% عن يوم أمس الخميس.

وأوضحت الأمانة أن عدد المنشآت التي رصدت عليها مخالفات اليوم بلغت 57 منشأة، مقابل 88 منشأة يوم أمس الخميس، فيما سجل يوم الرابع من الشهر الجاري 128 منشأة كأكثر الأيام رصداً للمخالفات خلال الفترة الأخيرة.

8جهات حكومية لإدارة المنصة الوطنية للتوظيف بشفافية وعدالة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718647

سعيد الزهراني - الطائف

A A

صدرت موافقة الجهات العليا على تشكيل لجنة مكونة من 8 جهات حكومية لإدارة المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف برئاسة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وعضوية وزارة التعليم، ومركز المعلومات الوطني، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والأمانة العامة لمجلس الخدمة العسكرية، والهيئة العامة للإحصاء، ومكتب الإشراف على الخطة الوطنية للتوظيف في القطاعين العام والخاص، واللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

يأتي ذلك بعد صدور الموافقة على إنشاء (المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف)، التي تشتمل على قاعدة بيانات لطالبي العمل في القطاعين العام والخاص وفق الاستبانة المصممة لذلك بهدف توحيد وتحسين ورفع كفاية الإجراءات الخاصة باستقبال ومعالجة جميع متطلبات التوظيف لجميع الأطراف ذوي العلاقة (أفراد، قطاع عام، قطاع خاص)، وتحقيق الكفاية والفاعلية والدقة والشفافية وعدالة تقديم التوظيف و تسجيل إجراءات إعلانات التوظيف للجهات، وشموليتها، و إدارة حسابات طالبي العمل، وإدارة صلاحيات الوصول، وكتابة السير الذاتية وتحديثهاء على المنصة، بالإضافة إلى عملية تصديق البيانات السير الذاتية آلية باستخدام التكامل القائم مع الأطراف الخارجية، وتوثيق بيانات طالبي العمل كما تضمنت الموافقة ترحيل البيانات الحالية التي لدى الجهات المعنية بالتوظيف في القطاعين العام والخاص إلى المنصة، على ان تكون استضافة المنصة بالكامل في مركز المعلومات الوطني، وتضمنت التوجيهات أن تنشأ المنصة على مراحل بما يضمن استمرار عمل مشاريع ومبادرات الجهات المعنية بالتوظيف في القطاعين العام والخاص، والمواءمة بين التقدم والإنجاز في إنشائها وبين جهود واستثمارات الجهات القائمة حاليا، وفق خطة مرحلية تضعها اللجنة التوجيهية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وفق أفضل الممارسات في هذا المجال. و للجنة التوجيهية الاستعانة ببيت خبرة استشاري متخصص، لتقويم الوضع الحالي لمنصات التوظيف الحكومية والموارد والأصول المتوفرة حاليا من جميع الجوانب وتحديد الموارد التي يمكن الاستفادة منها في الوضع المستقبلي، وكذلك تقديم الدعم الاستشاري للمنصة، مثل: تحديد النطاق، ودراسة النموذج المالي الأمثل، وصياغة الشروط والمواصفات الفنية، وفق أفضل الممارسات في هذا المجال.

يذكر أن الجهات الحكومية التي تقوم حاليا بالتوظيف دون المرور على «جدارة» بوزارة الموارد البشرية تتجاوز60 جهة مما أدى إلى خلل في عمليات التوظيف,وعدم استقطاب الكفاءات المناسبة، وإيجاد صعوبة في مطاردة إعلانات التوظيف في القطاع الحكومي.

ضوابط لإجراءات طلبات التنفيذ من الجهات الحكومية في المحاكم الإدارية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718645

سعيدالزهراني-الطائف

صدرت الموافقة على إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية أمام المحاكم الإدارية بديوان المظالم، وذلك في إطار الحفاظ على إيرادات الدولة، والتأكيد على الجهات الإدارية بأن يكون تحصيل إيراداتها - وفقا لنظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية - أمام المحاكم الإدارية بديوان المظالم، وأن تقوم هذه الجهات بترتيب أولوية السندات التي يتم التقدم بها وفقا لما تقدره بشأنها.

واعتمد الرئيس العام لديوان المظالم الشيخ خالد بن محمد اليوسف، الآلية الخاصة بهذا المشروع، بحيث تتولى الإدارة العامة للشؤون القضائية متابعة هذه الطلبات ورفع تقرير مفصل عنها، وما تواجهه المحاكم من صعوبات أو معوقات وما تراه من مقترحات بشأنها.

إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية

-يرفع طلب التنفيذ بصحيفة تودعها الجهة الإدارية لدى إدارة الدعاوى بالمحكمة الإدارية المختصة، وفقا للإجراءات المقررة في نظام المرافعات أمام ديوان المظالم ولائحتها التنفيذية، على أن يشتمل الطلب بدلا من موضوع الدعوى وأسانيدها بيانات السند المطلوب تنفيذه

-يرفق بالطلب أصل السند وصورة من الإشعار والإنذار المنصوص عليهما في من نظام إيرادات الدولة

-تقيد إدارة الدعاوى الطلب إذا كان مستوفية لما سبق، وإلا عند طلب القيد كأن لم يكن، مع بيان سبب عدم قيد الطلب

-تختص المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة المطلوب التنفيذ ضده أو مركزه الرئيسي، وإذا لم يكن له محل إقامة معروف فتختص المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إصدار السند المطلوب تنفيذه

-تحال صحيفة الطلب فور قيدها إلى الدائرة المختصة، ويبلغ المطلوب التنفيذ ضده بالطلب وموعد الجلسة المحددة لنظره، على ألا يتجاوز الموعد عشرة أيام من تاريخ القيد

-يتم البت في الطلب عند الاقتضاء في الجلسة الأولى، ولو لم يحضر المطلوب التنفيذ ضده، ولا يتم ذلك إلا بعد التحقق من الاختصاص وشروط قبول الطلب، واستيفاء الشروط الموضوعية والشكلية للسند التنفيذي

-يجب أن يبت في الطلب خلال عشرين يوما من تاريخ إحالته للدائرة

-يجب أن يبين في نسخة الحكم المحكمة التي أصدرته، ومكانها، وتاريخ إصداره، والدائرة وقضاتها، وأسماء الأطراف وصفاتهم، وموطن كل منهم وحضورهم أو غيابهم، وأسماء ممثليهم.

-يجب أيضا أن تشمل نسخة الحكم عرضا موجزا لوقائع الطلب ومضمون السند التنفيذي وطلبات الأطراف، ثم أسباب الحكم ومنطوقه، ويوقع قضاة الدائرة وأمين سرها نسخة الحكم الأصلية، وتودع في ملف الطلب قبل الموعد المحدد التسليم صورتها.

-يجب أن يحدد - بعد النطق بالحكم - موعد لتسليم صورة من نسخته لا يتجاوز خمسة أيام.

-تحيل الدائرة الحكم إلى أمانة سر الدائرة قبل يومين من موعد تسليمه، وتحيل الأمانة الحكم إلى إدارة الدعاوي

-إذا صدر الحكم بالتنفيذ، تتولى الجهة طالبة التنفيذ اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في نظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية.

-يجوز طلب استئناف الحكم الصادر في طلب التنفيذ خلال عشرة أيام من التاريخ المحدد لتسلم نسخته، ولا يترتب على ذلك وقف تنفيذه ما لم تأمر بذلك المحكمة التي تنظر الاستئناف.

-تحيل إدارة الدعاوي طلب الاستئناف على الحكم إلى محكمة الاستئناف الإدارية المختصة في اليوم التالي على الأكثر من تقديمه
-يتم الفصل في الاستئناف على الأحكام الصادرة في طلبات التنفيذ خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام. إحالته الدائرة.
-تكون المنازعة في تنفيذ السند المحكوم بتنفيذه في دعوى مستقلة، وتحال إلى الدائرة التي أصدرت حكم التنفيذ.
-للدائرة أن تأمر بوقف تنفيذ الإجراءات محل المنازعة إذا طلب ذلك رافع المنازعة وقدرت أن التنفيذ يرتب آثار يتعذر تداركها.

النائب العام يوجّه بتكثيف الرقابة على السجون ودور التوقيف

المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718608

المدينة - جدة
وجه النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب دوائر الرقابة على السجون ودور التوقيف ودور الرعاية الاجتماعية في نيابات المملكة بتكثيف العمل الرقابي والتفتيشي للتأكد من قيام الجهات المعنية بتطبيق أعلى معايير الإجراءات الاحترازية والوقائية لمنع انتشار الفيروس بداخل السجون ودور التوقيف ودور الرعاية الاجتماعية، مع الحرص على الكشف الدوري على المسجونين والموقوفين لتأمين سلامتهم.
كما وجه برفع تقارير مفصلة عن الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة في هذا الشأن بشكل دوري، وأكد أهمية تضافر الجهود مع الجهات الصحية وفق المعايير التي اعتمدتها أجهزة الدولة المعنية، مع التركيز على التوعية الصحية بالطرق المناسبة للتعامل مع تداعيات الفيروس بشكل صحيح واتباع الإستراتيجيات اللازمة للوقاية منه.
وصرح مصدر مسؤول في النيابة العامة بأن ذلك يأتى اتساقًا مع الجهود المبذولة للحد من تفشي فيروس كورونا الجديد، وتقليل أثر الموجة الثانية للفيروس للحد الأدنى.

"نزاهة" تحقق مع 411 متهماً في قضايا جنائية وإدارية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 01 رجب 1442هـ -12 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718355

واس - الرياض
باشرت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد عددًا من القضايا الجنائية والإدارية، حيث نفذت 490 جولة رقابية خلال شهر جمادى الآخرة 1442هـ، وجرى التحقيق مع 411 متهمًا في قضايا جنائية وإدارية.
وأعلنت مكافحة الفساد عن إيقاف (65) مواطنًا ومقيمًا منهم (48) موظفًا من وزارة الدفاع، والداخلية، والعدل، والشؤون البلدية القروية والإسكان، والتعليم، والبيئة والمياه والزراعة، ورئاسة أمن الدولة، والهيئة العامة للغذاء والدواء، والهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة؛ لتورطهم بتهم الرشوة، واستغلال النفوذ الوظيفي، وإساءة استخدام السلطة، والتزوير، وأنه

جاري استكمال الإجراءات النظامية تمهيدًا لإحالتهم إلى القضاء.
ودعت الهيئة عموم المواطنين والمقيمين للمساهمة في حماية المال العام والحفاظ عليه بالإبلاغ عن أي شبهات فساد مالي أو إداري من خلال الهاتف المجاني 980، أو من خلال البريد الإلكتروني: nazaha.gov.sa980

8جهات حكومية لإدارة المنصة الوطنية للتوظيف بشفافية وعدالة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718647

سعيد الزهراني - الطائف
صدرت موافقة الجهات العليا على تشكيل لجنة مكونة من 8 جهات حكومية لإدارة المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف برئاسة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وعضوية وزارة التعليم، ومركز المعلومات الوطني، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والأمانة العامة لمجلس الخدمة العسكرية، والهيئة العامة للإحصاء، ومكتب الإشراف على الخطة الوطنية للتوظيف في القطاعين العام والخاص، واللجنة الوطنية للتحول الرقمي.
يأتي ذلك بعد صدور الموافقة على إنشاء (المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف)، التي تشتمل على قاعدة بيانات لطالبي العمل في القطاعين العام والخاص وفق الاستبانة المصممة لذلك بهدف توحيد وتحسين ورفع كفاية الإجراءات الخاصة باستقبال ومعالجة جميع متطلبات التوظيف لجميع الأطراف ذوي العلاقة (أفراد، قطاع عام، قطاع خاص)، وتحقيق الكفاية والفاعلية والدقة والشفافية وعدالة تقديم التوظيف و تسجيل إجراءات إعلانات التوظيف للجهات، وشموليتها، و إدارة حسابات طالبي العمل، وإدارة صلاحيات الوصول، وكتابة السير الذاتية وتحديثها على المنصة، بالإضافة إلى عملية تصديق البيانات السير الذاتية آلية باستخدام التكامل القائم مع الأطراف الخارجية، وتوثيق بيانات طالبي العمل كما تضمنت الموافقة ترحيل البيانات الحالية التي لدى الجهات المعنية بالتوظيف في القطاعين العام والخاص إلى المنصة، على ان تكون استضافة المنصة بالكامل في مركز المعلومات الوطني، وتضمنت التوجيهات أن تنشأ المنصة على مراحل بما يضمن استمرار عمل مشاريع ومبادرات الجهات المعنية بالتوظيف في القطاعين العام والخاص، والمواءمة بين التقدم والإنجاز في إنشائها وبين جهود واستثمارات الجهات القائمة حاليا، وفق خطة مرحلية تضعها اللجنة التوجيهية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وفق أفضل الممارسات في هذا المجال. و للجنة التوجيهية الاستعانة ببيت خبرة استشاري متخصص، لتقويم الوضع الحالي لمنصات التوظيف الحكومية والموارد والأصول المتوفرة حاليا من جميع الجوانب وتحديد الموارد التي يمكن الاستفادة منها في الوضع المستقبلي، وكذلك تقديم الدعم الاستشاري للمنصة، مثل: تحديد النطاق، ودراسة النموذج المالي الأمثل، وصياغة الشروط والمواصفات الفنية، وفق أفضل الممارسات في هذا المجال.

يذكر أن الجهات الحكومية التي تقوم حاليا بالتوظيف دون المرور على «جدارة» بوزارة الموارد البشرية تتجاوز60 جهة مما أدى إلى خلل في عمليات التوظيف,وعدم استقطاب الكفاءات المناسبة، وإيجاد صعوبة في مطاردة إعلانات التوظيف في القطاع الحكومي.

عكاظ تنشر إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية

رئيس "المظالم" للقضاة: افتحوا الكاميرات في الجلسات الإلكترونية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2058033

علمت «عكاظ» أن مجلس القضاء الإداري أصدر تعميماً إلى رؤساء في ديوان المظالم بالالتزام بدخول كل قاض باسم المستخدم الخاص به وفتح الكاميرا بما يحقق ثقة المتقاضين بانعقاد الدائرة القضائية بقضاتها.

وأصدر رئيس الإدارة العامة للتفتيش القضائي بمجلس القضاء الإداري علي السلطان تعميماً؛ أشار فيه إلى ورود شكاوى تتعلق بعدم التزام بعض الدوائر القضائية بفتح الكاميرا الخاصة بالقضاة في الجلسات الإلكترونية، ما يترتب على ذلك ضعف ثقة المتقاضين بالخدمة، وفي ضوء ذلك أصدر رئيس ديوان المظالم خالد اليوسف توجيهاً أكد فيه إلزام القضاة بفتح الكاميرات عند عقد الجلسات الإلكترونية.

في غضون ذلك، أصدر رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الدكتور خالد اليوسف، قراراً بالموافقة على إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية استناداً إلى توجيه مجلس الوزراء بالتأكيد على الجهات الحكومية بأن يكون تحصيل إيراداتها وفقاً لنظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية أمام المحاكم الإدارية بديوان المظالم وأن تقوم تلك الجهات بترتيب أولوية السندات التي يتم التقدم بها.

وطبقاً لتنظيم إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية تتولى الإدارة العامة للشؤون القضائية متابعة الطلبات ورفع تقرير مفصل عنها، وما تواجهه المحاكم من صعوبات أو معوقات وما تراه من مقترحات بشأنها، وتتكون إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية من 14 بنداً وفق ما اطلعت عليه «عكاظ» وأبرزها رفع طلب التنفيذ بصحيفة تودعها الجهة الإدارية لدى إدارة الدعاوى بالمحكمة الإدارية المختصة وفقاً للإجراءات المقررة في نظام المرافعات، على أن يشتمل الطلب بدلاً من موضوع الدعوى وأسانيدها بيانات السند المطلوب تنفيذه، ويرفق بالطلب أصل السند وصورة من الإشعار والإنذار المنصوص عليهما في نظام إيرادات الدولة، وتقيد إدارة الدعاوى الطلب إذا كان مستوفياً لما سبق.

وحسب قواعد إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية تختص المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة المطلوب التنفيذ ضده أو مركزه الرئيسي، وإذا لم يكن له محل إقامة معروف فتختص المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إصدار السند المطلوب تنفيذه.

وتحال صحيفة الطلب فور قيدها إلى الدائرة المختصة، ويبلّغ المطلوب التنفيذ ضده بالطلب وموعد الجلسة المحددة لنظره، على ألا يتجاوز الموعد عشرة أيام من تاريخ القيد، ويتم البت في الطلب عند الاقتضاء في الجلسة الأولى؛ ولو لم يحضر المطلوب التنفيذ ضده، ولا يتم ذلك إلا بعد التحقق من الاختصاص وشروط قبول الطلب، واستيفاء الشروط الموضوعية والشكلية للسند التنفيذي. وفي كل الأحوال، يجب أن يبت في الطلب خلال 20 يوماً من تاريخ إحالته للدائرة.

الاستئناف خلال 10 أيام

أوجبت الإجراءات أن يبين في نسخة الحكم المحكمة التي أصدرته، ومكانها، وتاريخ إصداره، والدائرة وقضاتها، وأسماء الأطراف وصفاتهم، وموطن كل منهم وحضورهم أو غيابهم، وأسماء ممثليهم. ويجب أيضاً أن تشمل نسخة الحكم عرضاً موجزاً لوقائع الطلب ومضمون السند التنفيذي وطلبات الأطراف، ثم أسباب الحكم ومنطوقه. ويوقع قضاة الدائرة وأمين سرها نسخة الحكم الأصلية، وتودع في ملف الطلب قبل الموعد المحدد التسليم صورتها، كما يجب أن يحدد -بعد النطق بالحكم- موعد لتسليم صورة من نسخته لا يتجاوز خمسة أيام، وتحيل الدائرة الحكم إلى أمانة الدوائر قبل يومين من موعد

تسليمه، وتحيل الأمانة الحكم فوراً إلى إدارة الدعاوى. وإذا صدر الحكم بالتنفيذ، تتولى الجهة طالبة التنفيذ اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في نظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية. وأجازت الإجراءات الجديدة طلب استئناف الحكم الصادر في طلب التنفيذ خلال عشرة أيام من التاريخ المحدد لتسلم نسخته، ولا يترتب على ذلك وقف تنفيذه ما لم تأمر بذلك المحكمة التي تنظر الاستئناف. وأوضحت إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية أن تحيل إدارة الدعاوى طلب الاستئناف على الحكم إلى محكمة الاستئناف الإدارية المختصة في اليوم التالي على الأكثر من تقديمه. ويتم الفصل في الاستئناف على الأحكام الصادرة في طلبات التنفيذ خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من إحالته إلى الدائرة.

السجون تقوم بجهود استثنائية في مواجهة فيروس كورونا

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 رجب 1442هـ - 15 فبراير 2020م
https://www.alriyadh.com/1869838

إنفاذاً لتوجيه النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب بتكثيف الجولات الميدانية الرقابية والتفتيشية على السجون ودور التوقيف للتأكد من توافر الإجراءات الاحترازية المعتمدة من السلطات المختصة في ظل جائحة كورونا، قامت "دوائر الرقابة على السجون ودور التوقيف" بجولات متفرقة على السجون ودور التوقيف في مختلف مناطق المملكة، ووقفت على جودة التدابير الاحترازية وسلامة الإجراءات المتخذة من "إدارات السجون ودور التوقيف" في مواجهة فيروس كورونا والتي ساهمت بتوفيق الله في حماية السجناء والموقوفين من هذه الجائحة.
وقال وكيل النيابة العامة المساعد للرقابة على السجون ودور التوقيف والإشراف على تنفيذ الأحكام الشيخ فهد بن محمد الرشود: إن مديرية السجون تقوم بدورها على أكمل وجه، مشيداً بالجهود الوقائية التي تبذلها في هذا الجانب.
ووجه الرشود أعضاء الرقابة بالمتابعة والتنسيق المستمرين مع مديري السجون ودور التوقيف حيال وجود أية ملاحظات والرفع عنها فوراً لاتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة.

تطبيقات "بث مباشر".. منصات هدّامة و"الرياض" تعلق الجرس

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 رجب 1442هـ - 15 فبراير 2020م
https://www.alriyadh.com/1869833

مع تسارع وتيرة التطوّر الحاصل في منصات التواصل الاجتماعي أطلّت علينا تطبيقات جديدة تعتمد على البث المباشر، عدّها البعض ثورة جديدة في عالم الاتصالات، فيما أبدى آخرون تخوفهم منها لما يسببه من مشكلات اجتماعية وأخلاقية وسياسية.
وعلى الرغم من تأكيد تلك التطبيقات على أن محتوى الفيديوهات بعيد عن بعض الممارسات السلبية، ويتعلق بتكوين صداقات محترمة، إلاّ أن الواضح أنها لم تُحدد طبيعتها، والمعايير المهنية والثقافية للمشاركين بها، بل الكثير من الفتيات

يظهرن بشكل غير لائق يتواصلن مع شباب من مختلف الأعمار والثقافات والجنسيات؛ لأن الغرض لم يعد فقط للتواصل والتسلية، بل جني الأموال أيضاً، فالوظيفة سهلة، والمقابل بالدولارات.

الأسرع نمواً

وأطلقت بعض الشركات تطبيقات اعتبرت الأسرع نمواً في العالم، ولديها ما يزيد على أربع مئة مليون مستخدم، بل إن بعضها يُعد حالياً رائد السوق في صناعة البث المباشر، كما لا يخضع لأي من القوانين الدولية، وبالتالي يمكن أن يتم استعمال المحتوى الموجود في التطبيق للابتزاز لاحقاً، كما تُشجع التطبيقات المشاركين فيه على الدردشة مع باقي المستخدمين بشكل عشوائي بالصوت والصورة -فيديو-، وعلى إقامة علاقات مع غرباء في جميع أنحاء العالم، سواء أكان بين شخصين أو مجموعة قد تصل إلى تسعة أشخاص، وعلى الرغم من أن تلك التطبيقات مجانية، إلاّ أنها تسمح للمشاركين بشراء عملات رقمية تختلف في مسمياتها بين التطبيقات، لتقدم كهدايا يتم إهداؤها للحسابات التي تقوم بالبث المباشر، ما يمكن أصحاب هذه الحسابات من استبدالها لاحقاً بمكافآت مالية، لذلك يقوم معظم المشاركين بأمور جنونية لزيادة المتابعين وكسب المزيد من الهدايا، وذلك من خلال تنافس عبر البث المباشر، يفوز من يحصل على أكبر عدد من النقاط ثم يعاقب الخاسر بشكل مباشر وأمام الجميع.

ومن شروط بعض التطبيقات أن يقوم منشئ الحساب بتسجيل فيديوهات حية لمدة ثلاثين ساعة أو يزيد في الشهر الواحد، وكلما حققت هذه الفيديوهات مشاهدات عالية ارتفع «التارجت» وزاد العائد، كما لا تشترط على المشاركين عمراً محدداً أو مكاناً مشروطاً للبث، فهي وظيفة سهلة ومليئة بالمشاركين الذين يتنافسون على المال، ويحصلون على فتيات شبه عاريات في بعض الأحايين، حيث يختار المشارك من الفتيات ما يعجبه مظهرها وأنوثتها، بينما هي تتحمل سفاهته لأنها لا ترى سوى «التارجت» الذي يملأ حسابها بالدولارات، وقد لاقت هذا التطبيقات رواجاً كبيراً، لا سيما بعد استقطاب مشاهير التواصل الاجتماعي للفتيات، وتغاضى بعض المشاهير عن الكثير من إخفاقات محتوى الفيديوهات، إلاّ أنهم لم يتغاضوا عن إعلان تطبيقات تحض على نشر أمور سلبية بين الشباب من الجنسين، حتى أضحت كارثة هذا العصر الذي غرقنا فيه.

تطبيقات

»البث المباشر» تسهل تحصيل الأموال مقابل إغراء المتابعين!

علاقات كاذبة

وعلى الرغم من صعوبة الاتصال بهؤلاء المشاهير واقتطاع جزء من وقتهم، إلاّ أننا بعد محاولات عديدة استطعنا الحديث مع بعض العينات التي جرى تحديدها مسبقاً، وكانت أولى العينات طالبة جامعية عربية مقيمة في إحدى الدول الأوروبية نتحفظ -حسب رغبتها- على ذكر اسمها، دخلت على أحد تطبيقات البث المباشر، وخلال أيام قليلة حصلت على مشاهدات كثيرة، وفي بثها الأول على التطبيق لحظت أن معظم الداعمين لها من الشباب، وقام أحدهم بطلب التواصل معها عبر الرسائل الخاصة بعد تقديمه هدية لها، لتجده يطلب منها تخفيف ملابسها، لتقوم بحظره، وأبلغت منصة التطبيق بذلك، إلاّ أن المنصة أكدت لها أن الرجل لم يقصد التجاوز، وإنما يقصد أن يراها بصورة أفضل!، بل طلبت منها أن تتفاعل مع المشاركين والداعمين لتحصل على الكثير من الهدايا، وكلما زادت الهدايا زاد عدد النقاط، وبالمقابل زاد الدخل وتحقق المستهدف.

وأضافت أن المنصة عندما تستدرج الفتيات تؤكد لهن أن النظام لا يسمح بالتجاوزات، وأن المنصة من خلال المشرفين ستساعدها في تحقيق الهدف إذا فشلت في تحقيق الحد الأدنى للمشاهدات والنقاط، وعندما فشلت الفتاة في الحصول على الحد الأدنى من النقاط في أحد الأشهر لظروفها الدراسية، لم يقم التطبيق بدعمها، وإنما طلب منها بعض التجاوزات مثل تخفيف الملابس والغنج والكلام المبتذل وغيرها من الإغراءات الجاذبة للشباب.!

لذلك تواصل معها الكثير من الداعمين عبر الرسائل الخاصة، ومن ثم عبر «الواتس أب»، وتطورت الأمور معها لعلاقات عاطفية كاذبة مع عدة أشخاص، كل منهم يظن نفسه الوحيد في حياتها، وانهالت عليها الأموال شهرياً ما بين ثلاثة عشر ألف يورو وسبعة عشر ألف يورو، مقابل هذه المكالمات الماجنة، ومع رجال بمختلف الأعمار، وهناك من يصر على مقابلتها في دولة الاغتراب، وهذا ما يخيفها كما زعمت، وتفكر بشكل جدي إنهاء علاقتها بهم، وكذلك مع تطبيق البث المباشر بعد أن استطاعت شراء شقة صغيرة بدولة الاغتراب بمئة وسبعة وعشرين ألف يورو، وارتبطت بعلاقة عاطفية مع زميل الدراسة الذي لا يعلم شيئاً عن مصدر أموالها.

توجيه اتهامات

وكان لنا اتصال آخر مع مشهور عربي مقيم في تركيا نتحفظ على ذكر اسمه، ومن خلال الحديث معه عن أحد التطبيقات وسلبياته وإيجابياته، أكد لنا أنه لو أراد الإثراء السريع لتحقق له ذلك، وذكر لنا، بعد إصرارنا على معرفة طريقة الإثراء الذي يعنيه، أن هناك أشخاصاً اتصلوا به طالبين منه توجيه اتهامات معينة يرسلونها له وشتائم لبعض الدول العربية عبر

التطبيق، مقابل مبلغ مالي شهرياً، إضافة إلى دعمه بالهدايا على منصة التطبيق، لكنه رفض ذلك كما ذكر، وعلم بتوجهاتهم الخبيثة المعادية.
وأيضاً جرى التواصل مع مشهور عربي آخر قد عرضنا عليه إجراء حوار لإبراز ذكائه ودهائه، وأسباب شهرته، وحبّ الداعمين له، حتى يفتح لنا قلبه، وكانت المفاجأة من خلال حديثنا معه أنه من المتعاطفين مع الحوثيين بشكل غير علني، محاولاً أكثر من مرة تبرير إرهابهم، رغم أن معظم الداعمين له في تطبيق البث المباشر من المواطنين السعوديين.
اضطراب حقيقي
واتصلنا بفتاة أخرى جامعية، وسألناها عن سبب شهرتها ودخولها في التطبيق، وكانت الإجابة أنه كان لديها شعور بأن العالم قد ينتهي مع جائحة كورونا، وما زالت عازبة، وبدأت تفكر في الارتباط، وزادت الرغبة في الزواج، ومع ندرة الشباب المتقدمين، قررت استخدام أحد التطبيقات لإيجاد شريك العمر، على الرغم من أنها لا تؤمن بالصداقة مع الشباب أو الزواج من أحدهم عبر التطبيق، وتبيّن لها لاحقاً أن الشباب يتعاملون من الفتيات على أنها نزوة ستزول مع مرور الوقت، لذلك هي تنصح الفتيات بعدم الانسياق وراء هذا النوع من العلاقات الناتج عن اضطراب حقيقي في المشاعر، وأكدت على أن هذا اليوم هو الأخير لها في منصة البث المباشر، ولن تعود مرة أخرى، قناعة منها، كما تمنت لجميع الشباب من الجنسين الابتعاد عن العيش في تيه الشيطان، واللهث خلف المال.
وتواصلنا أيضاً مع شابين آخرين من أصحاب بث الفيديوهات الهابطة، واللذين ليس لهما أي محتوى يقدمانه سوى تسويق الانحدار الأخلاقي، والبحث عن الشهرة بأي وسيلة، ولفت الأنظار إليهما، بجانب الربح المادي الذي يحصلان عليه مقابل زيادة المشاهدات.
وعندما طلبنا من أحدهما الأدب في الحديث والجدية في الإجابة، ردّ متهكماً أنه تربّى على أن «التفاهة» هي مصدر الشهرة، وهي لغة العصر.

حُمَّى الشهرة تدفع إلى نشر ثقافات غير لائقة وعلاقات مرفوضة

كبت نفسي
ولا شك أن هؤلاء الشباب المراهقين أغلبهم يعاني من ضغط وكبت نفسي، وفي أحايين أخرى يعاني شعوراً بالدونية، لا سيما أن معظمهم تأهيله العلمي لا يذكر، ويحاول تجاوز ذلك عبر هذا التطبيق، بصرف النظر عن المحتوى الذي قد يكون تافهاً أو مثيراً أو يسوق للانحدار الأخلاقي.
لذلك من خلال هذه الاتصالات القصيرة والصعبة مع هؤلاء الشباب الباحثين عن الشهرة عبر منصة التطبيقات، والحديث معهم حول نقاط بعينها، استنتجت عدة أمور سأتطرق إليها بالتفصيل في دراستنا هذه، ومن أهمها: ارتكاب المحظور، حيث إن هناك أموراً ثلاثة تمنع سياسة التطبيقات الخوض فيها، وهي السياسة والدين والجنس، وإلاّ تعرّض المشارك للحظر المؤقت، وفي حال تكرار التجاوز يتم حظره نهائياً، وعلى الرغم من أن هذه التطبيقات منعت الخوض في الأمور الثلاثة، إلاّ أنه يتم التسامح مع مرتكبيها، واضعين جملة أن المنصة ليست مسؤولة عن المحتوى الذي ينشره المستخدم!، لكن هذه السياسة لا تتفق مع الواقع الذي يظهر تورط مشهورين في محادثات عنصرية وأخرى منافية للآداب، والسماح لفتيات بعرض خدمات إلكترونية مخلّة مقابل هدايا من المتابعين.
وغالباً ما يتعرض المشاركون في التطبيق إلى إساءات عنصرية وألفاظ جنسية وتهكمات مناطقية وتعليقات مهينة من بعضهم البعض، ومن المتابعين لهم عبر الشات، وأحياناً تعليقات تستهدف رموزاً وطنية، لا سيما إذا كان أحد المتنافسين المشاركين من دولة أخرى، حتى امتلأت تلك التطبيقات بالمحتوى الفاحش والتنمر، ثم تُنشر الفيديوهات على اليوتيوب للحصول على نسب مشاهدات عالية دون أي اعتبار لما سيلحق بالمشارك، لا سيما في ظل غياب ثقافة التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي وتجنب مخاطرها.
اصطياد الأثرياء
ونجد أن الهدف الأسمى والأهم لبعض تطبيقات البث المباشر هو محاولة جذب أكبر عدد من المشاركين لترتفع القيمة السوقية له، حتى لو بات شريكاً رسمياً لأي عمليات مخلة بالآداب أو جريمة منظمة، لأن الهدايا التي يبيعها على المشاركين، ويحصل على ثمنها، هي الأهم لديه، عكس التطبيقات الغربية التي لديها اتفاقية استخدام صارمة تحارب هذه التجاوزات، وعلى الرغم من تلك الرواتب الكبيرة التي تُقدمها التطبيقات لهؤلاء المشاهير، إلاّ أن هناك بعض الفتيات لم يرضهن ذلك، لا سيما من تملك مواصفات الجمال والدلع، فأردن تحقيق المزيد من المال من خلال اصطياد الأثرياء من المتابعين، وذلك عبر مكالمات خاصة تحت بند تكوين الصداقات، لتريهم جسدها وتعرض بضاعتها الرديئة، كما دفعت تلك التطبيقات المراهقين إلى الاستمالة الجنسية من خلال الكشف عن الأجساد وطلب المقابلة في الحياة الواقعية، حتى ساد الاعتقاد لدى المراهقين بأنهم لا يحتاجون إلى إذن من أي شخص كان، بما في ذلك والديهم، فهم لا يعدون أنفسهم

مراهقين، ما يهمهم هو الحصول على المزيد من الإعجابات والتعليقات التي تصف محاسنهم، علاوة على ذلك يتم عرض رقم هاتف على شاشة التطبيق لشخص ما، ما قد يشجع الفتاة إلى مزيد من الاندفاع والاتصال به عبر مكالمة فيديو على «واتس أب.«

هدامة للأخلاق

ولا شك أن تلك التطبيقات تُعد منصة هدامة للأخلاق والعادات، من خلال تشجيعها الجنسين بتسجيل الفيديوهات والحصول على الكثير من الدولارات دون النظر إلى طبيعة المحتوى، ما يسهم ذلك في انتشار الجرائم الإلكترونية واختراق الهواتف الخليوية وابتزاز الفتيات بصورهن الخاصة، لا سيما أن تلك التطبيقات غير آمنة، ويمكن معرفة بيانات الهوية الخاصة بالمشارك، ومكانه بشكل مفصل، والوصول إلى معلومات عن شبكة الواي فاي التي يستخدمها، وغالباً ما تحذر دول العالم مواطنيها من أساليب مروجي تجارة الهوى الذين يدشنون تجارتهم القذرة عبر تطبيقات البث المباشر في شتى أنحاء العالم بدعوى نشاطات متنوعة، الأمر الذي لا يقف عند حد هدم القيم الأسرية وتجارة الهوى، بل هناك ما هو أشد خطورة على المجتمع مع تزايد أعداد المشتركين عبر هذه التطبيقات، ويتمثّل ذلك بإمكانية الوصول إلى البيانات، والاطلاع على المعلومات الخاصة.

تأثير متزايد

وانتشرت منصات البث المباشر بين مختلف الفئات العمرية، وباتت ناراً موقدة قد تأكل الأخضر واليابس دون تمييز، هذه حقيقة لا يمكن إنكارها أو التغاضي عنها، وبنت هذه المنصات وطناً لا ينتمي إلى التاريخ ولا إلى الجغرافية، وطناً من دون تراث، ومن دون حدود، وأصبح لها تأثير متزايد على الأفراد والمجتمعات والدول، وبات أبناؤنا ودون تفكير يستقون منها ثقافة غريبة وغير لائقة، كإقامة علاقات غير بريئة ومرفوضة دينياً واجتماعياً، ما أسهم ذلك في ضعف الوازع الديني لدى الشباب من الجنسين، إضافة إلى الإساءة والتشهير بأشخاص وجهات من دون وجه حق، كما يؤدي إلى فقدان ترابط الشباب مع مجتمعهم المحيط بهم، مما يعرضهم للعزلة والنفور والتوتر، ومن ثم الرغبة في الهجرة إلى دول أجنبية.

ونعرف جميعاً المكاسب التي يحققها مشاهير منصات البث المباشر، وهو ما دفع الكثيرين منهم للبحث عن الشهرة والمكسب المادي، رغم فقر إمكاناتهم الفكرية لإنتاج محتوى فكري، وتقديم محتوى رخيص دون بذل أي جهد، محتوى يتعارض مع القيم الإسلامية والإنسانية، ويحرض على أمور سلبية واستخدام الألفاظ النابية، ضارباً كل القيم الإنسانية والمعتقدات الدينية عرض الحائط، لذلك من الخطورة أن يحصل الشباب من الجنسين على مبالغ مالية مقابل فيديوهات مجانية، يتحدث فيها عن نفسه، وربما عن عائلته وأصدقائه، الأمر الذي يعد بمثابة الحرب الناعمة والغزو الثقافي، الذي تستطيع بعض الدول من خلاله الحصول على معلومات عن ثقافة الشباب، ما يسهل السيطرة عليهم، لا سيما أن البرامج مجانية وتقدم المال مقابل الفيديوهات، وتحث الشباب على استخدامه دون النظر إلى المخاطر، حتى لو كان المحتوى مخلاً بالآداب.

مصائد الشباب

وتبرز أهمية مراقبة تلك التطبيقات، وحماية الثقافة السعودية، خاصةً أن ما يبث للشباب يمكنه إحداث تغيير في أخلاقيات المجتمع، وذلك يعدّ أكثر خطورة من تجارة المخدرات، لهذا تنفق بعض أجهزة المخابرات العالمية المليارات مقابل جمع المعلومات عن الشباب من خلال هذه التطبيقات، وكلّنا يتذكر أحد التطبيقات الذي يتيح مكالمات دولية مجانية، يملكه شخص إسرائيلي وباعه لشخص آخر، وبعدها صرح أن حجم المعلومات التي حصل عليها أهم بكثير من حجم الأموال التي أنفقت على التطبيق، إذاً، هناك خطر على أبنائنا قد يخرج عن السيطرة، وقد يزداد سوءاً إذا أغفلناه، فهم يقدمون أنفسهم لأجهزة معادية دون قصد منهم، من خلال تطبيقات تحوّلت إلى مصائد للشباب.

ناقوس خطر

ولا شك أن تطبيقات البث المباشر بشكل عام أطلقت ناقوس الخطر في كشف أسرار البيوت وخصوصيتها، ويعود ذلك إلى قيام العديد من العاملات المنزلية بعرض البث المباشر لها أثناء عملها في المنزل، ما يفضح أسرار الأُسر، كذلك من الممكن أن يُعرّض أصحاب المنازل إلى خطر التجسس، وربما السرقة، حيث إن بعض الخادمات عند قيامهن بالبث يعرضن مقتنيات المنزل والأثاث والملابس والعديد من الأشياء الخاصة، كما أصبح عدد كبير من الشباب يدخل بعض التطبيقات بغرض مشاهدة العاملات، والتجوّل في منازل الآخرين دون أحقية، ما سبب ذلك انتهاكاً صارخاً لحقوق الناس.

مافيا غسيل

الأموال تستغل التطبيقات لتجاوز الرقابة على

التحويلات

تسجيل فيديوهات

وعندما ندخل في التفاصيل الصغيرة، فإن كل ما على المشارك امتلاك حساب على تلك التطبيقات، ثم الدخول على التطبيق، واختيار الدولة التي يحب أن يرى بثاً مباشراً منها، وبمجرد الضغط على الزر تبدأ عملية البث المباشر الذي

يشاهده ملايين المشاركين على مستوى العالم، ومن خلال التطبيق يمكن نقل بث مباشر من أي منطقة حيوية أو مهمة في العالم، ليتم بعد ذلك استخدام هذا البث في عمليات قد تهدد أمن هذه المنطقة التي جرى البث منها، وبالتالي يحمل خطورة على الأمن الوطني، وربما اعتمدت التطبيقات على تسجيل فيديوهات البث المباشر بواسطة المشتركين لتسويقها على الإنترنت، بمقابل مادي، ليتم بعدها الكشف عن الأهداف المشبوهة للبرنامج، لهذا لا بدّ من التقصي حول حقيقة هذه الشركات، ومعرفة مموليها، والهدف من ورائها، لأن حقيقتها الظاهرة واضحة، وهي عملية غسيل أموال، قد يتفرع منها عدة مخالفات أخرى كتمويل الإرهاب، وتجارة المخدرات، وغيرها من الجرائم التي قد ترتكب تحت هذا الستار، لذلك لا بدّ من معرفة السبب الرئيس من إنشائها، وحقيقة أهدافها، لتفادي وقوع المخاطر من تلك الكيانات المجهولة، باعتبارها تمثل خطراً على أمننا الوطني، إضافة إلى تعقب الحوالات المالية المرسلة للمشتركين، والتي قد تتم عبر عدد من الدول لإخفاء مصدرها الأساسي، كما أن هذه التطبيقات قد تقوم بنشاط استخباري وجمع المعلومات عن الشباب السعودي.

ولا شك أن هناك عقبة ستواجهنا إذا أردنا التعامل مع تلك الشركات بشكل قانوني، حيث ما نعتبره جريمة في المملكة قد لا يعدّ جرماً في بلد الشركة التي أوجدت التطبيق، فعلى سبيل المثال جمع المعلومات عن منطقة معينة من خلال البث المباشر قد يعدّ خطراً على أمننا، وجريمة تستوجب الوقوف أمامها بكلّ حزم، بينما هذا الأمر قد يعدّ حقاً متاحاً للشخص في دول أخرى، وبالتالي لا يمكن محاسبته، ولا يعدّ ذلك جريمة في قوانينهم، لذلك لا بدّ من دراسة تأثيرات تلك التطبيقات، وتحليل إنتاجها، ومعرفة مصدر تمويلها، وتأسيس إطار توعوي لمواجهتها.

غسيل أموال

وللتحايل على الأجهزة الرقابية وتضليلها ومنعها من معرفة الجهة الممولة قد تقوم تلك الشركات بعملية غسيل أموال، وبطرق عديدة يتم استخدامها كغطاء لتمويل مجهول قد يكون جهات مشبوهة، وهذا ما تفسره طريقة هذه الشركات في إدخال المال من خلال تحويلها من دولة إلى أخرى.

ولا شك أن الشركة الممولة للمشروع معروفة، لكن الجهات التي تقوم بالتحويل ربما تكون غير معروفة، وقد تكون قد اتخذت من هذه التطبيقات ستاراً لها، لتعمل كجهة شرعية لتمويل المشروع، وربما يكون وراء مثل تلك المشروعات جهات استخباراتية لدول معادية تسعى للحصول على معلومات معينة، وفي حال تركها تمارس تلك الأعمال مع مرور الوقت سيكون لها تطور سلبي سيظهر مع الوقت، لا سيما أنه لا توجد أي آليات تمكن الأجهزة الرقابية من معرفة أصول التمويل لتلك الشركات، وربما يقتصر دورها فقط على تتبعها حتى الدولة الوسيطة فقط، إلا أنه لا يمكن التعرف من الدول الوسيطة عن أصل الشركات التي قامت بتحويل تلك الأموال، خصوصاً أنها تعتمد في التحويل على وسائل غير البنك المركزي، كشركات تحويل الأموال حول العالم.

إنّ تلك الشركات المجهولة لا شك أنها قد تمثل شكلاً من أشكال الاقتصاد الأسود، والتي كلما تمكنت من سحب ضحية تقوم بجذب الأخرى، حتى نصل فى النهاية إلى جرائم وتجارة غير مشروعة، لا سيما أن مثل تلك الشركات غالباً ما تعمل في مجال تمويل الإرهاب وغسيل الأموال، لذلك لا بدّ من التعامل معها بحذر وتتبع حقيقة مموليها.

تهديد الأسرة

إن تناسي الأب عن مسؤولياته وواجباته تجاه أبنائه، وتجاهل الأم عن مراقبة أبنائها وتوجيه الإرشادات لهم، جعلا الأمور تتعقد، والأفكار تضطرب لدى الأبناء في مرحلة شبابهم، فقرروا البحث عن عالم يحققون من خلاله ذاتهم، ويلهون كما يحلو لهم دون أي اعتبارات، وعندما وجدوا منصات البث المباشر ظنوا أنهم أصحاب قوة لا مثيل لها، ضاربين بكل الضوابط عرض الحائط، لتفيق الأسرة فى نهاية المطاف وقد تحوّلت أخلاق أبنائها إلى السوء، ولم تستطع استيعاب هذا بأن ذلك قد حصل من خلال استخدام هاتف محمول.

هذه المقدمة لا تخص أسرة بعينها، لكنها وصف لواقع نعيشه، وأصبحنا جميعاً نسمع عنه خلال الأحداث اليومية، من خلال نشر مقاطع تتنافى مع أخلاقنا وقيمنا الأسرية، وتدعو لممارسة الأعمال المنافية عبر تطبيقات البث المباشر.

وعلى الرغم من خطورة استخدام المراهقين لهذه التطبيقات بشكل عام، إلاّ أن أعداد المشتركين في تزايد مستمر، مما يهدد استقرار الأسرة، لا سيما أن غالبية الفيديوهات تتصدرها فتاة جميلة ومثيرة، ومحتويات خاوية ورديئة، والركض وراء وهم الإثراء، لتنزيل هذه التطبيقات ثم الوقوع فيما لا يحمد عقباه، من خلال فيديوهات تحمل مشاهد غير لائقة ولا أخلاقية، مثل فتاة ترقص أو بث مباشر لمحادثات غزلية صريحة تحمل إيحاءات جنسية، إضافة إلى الإساءة والتسلّط والمضايقات والتعليقات العنصرية والانخراط في موضوعات مثيرة للجدل تتناول أحياناً رموزاً وطنية، خاصةً إذا كان المشارك الآخر في المنافسة من دولة أخرى.

فريسة سهلة

وللأسف أصبحت بعض الفتيات فريسة سهلة للإيقاع بها من خلال هذه التطبيقات، خصوصاً أننا نجد فتيات لا تتجاوز أعمارهن الثامنة عشرة تنشر مقطع فيديو من داخل غرفة نومها وبملابس شبه عارية، والخشية أن يتم بعد ذلك ابتزازها، لا سيما في ظل غياب دور الآباء في حماية أبنائهم من هذه التطبيقات، وخلق مساحة مريحة للنقاش معهم بدلاً من اللجوء إليها، إضافة إلى ضرورة الحديث معهم عن الأمور المالية حتى لا يقعوا تحت إغراء هذه التطبيقات الخبيثة.

ولا شك أن انتشار تطبيقات البث المباشر يستهدف أبناءنا من الجنسين، وذلك لغياب لغة الحوار بين الأبناء وآبائهم، وليس بإمكان أي دولة في العالم مواجهة الانفلات الأخلاقي دون مساندة حقيقية من الأسرة الضابطة الفعلية للبيوت، والقادرة على إعادة غرس الموروث الأخلاقي والتربوية في نفوس الأبناء.

دائرة مغلقة

وقد ترى بعض الأسر أن ظاهر تطبيقات البث المباشر مقبول، لكن من دون شك أن داخلها يضمر الشر، حيث إنه يحاول إلغاء هوية المجتمع الأساسية، ويخلق واقعاً جديداً لو تمكّن من الأساسات، ويكفي أن نشاهد فيديوهات قليلة في تلك التطبيقات ليتبين لنا تعرض المشتركين من الجنسين لإهانات متواصلة تطال الجنس والعرق وحتى الانتماء الوطني، فالشاب الذي وجد فرصة عمل مجزية، ويحقق من ورائها ربحية سهلة، أصبح في دائرة مغلقة من الصعوبة الخروج منها، لا سيما هناك من أصبح صاحب مال وسيرة ذاتية، وبات طموحه أكبر من إمكاناته، حتى لو جاء ذلك على حساب القواعد الأساسية الوطنية والأخلاقية والعرفية، لذلك نجد أن التوعية هي الأساس كوننا في عصر يصعب فيه منع الأبناء المراهقين من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية والتطبيقات، والتواصل بشكل دائم معهم ومعرفة التطبيقات التي يستخدمونها وتوعيتهم حول خطورتها.

5سنوات سجنا و3 ملايين غرامة عقوبة نشر الشائعات

إغلاق الموقع الإلكتروني أو الحساب المستخدم .. «النيابة:

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 03 رجب 1442هـ - 15 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718742

سعد القابوسي - جدة

حذرت النيابة العامة من إنتاج الشائعات وترويجها، والتي من شأنها المساس بالنظام العام، وكذلك إعدادها أو إرسالها أو تخزينها عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، وأكدت أنه يُحظر بث الشائعات ونشر المعلومات والأخبار الكاذبة، وكل ما من شأنه تضليل المجتمع أو المساس بأمنه الصحي والمجتمعي، أو إثارة طمأنينة أفراده وسكينتهم.

ولفتت في تغريدة لها عبر حسابها الرسمي بموقع «تويتر» إلى أن عقوبة إنتاج الشائعات التي تمس النظام العام منها السجن 5 سنوات وغرامة 3 ملايين ريال، مع نشر ملخص الحكم في الصحف على نفقة المحكوم، وذلك بحسب المادة 6 من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، كما يتم مصادرة الأجهزة المستخدمة في الجريمة وإغلاق الموقع الإلكتروني أو الحساب المستخدم أو مكان تقديم الخدمة متى كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكه.

وأضافت النيابة، أنه في حال اقتراف هذه الأفعال الآثمة عبر منصات التواصل الاجتماعي تصبح من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف.

وبحسب النيابة، يعاقب كذلك كل من حرض أو ساعد أو اتفق على ارتكاب أي من الأفعال الجرمية آنفة الذكر بالعقوبة المقررة للفاعل الأصلي، بحسب المادة 9 من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

«الشورى» يناقش عالمية بوابة الدرعية ويصوّت على التثقيف بالترفيه

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 03 رجب 1442هـ - 15 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2058180

يناقش مجلس الشورى اعتباراً من اليوم (الإثنين)، تقريري هيئتي الترفيه وبوابة الدرعية، ويتداول الأعضاء تحت قبة البرلمان آراء وملحوظات بخصوص تحقيق عالمية بوابة الدرعية، وتأصيل منهجية التثقيف بالترفيه.

ويعقد المجلس - عبر الاتصال المرئي - جلسته العادية التاسعة عشرة من أعمال السنة الأولى للدورة الثامنة، ويستمع خلال 12 ساعة، وعلى مدى ثلاثة أيام إلى وجهات نظر اللجان المختصة، وما توصلت إليه اللجنة الثقافية من رد وتوصيات بخصوص تقرير هيئة الترفيه.

فيما يصغي البرلمانيون لوجهة نظر اللجنة الأمنية بشأن التقرير السنوي لوزارة الدفاع للعام المالي 1441/1440هـ.

ويصوت الأعضاء على قراره بشأن ما رأته اللجنة من توصيات في تقريرها بشأنه، إضافة إلى التصويت على توصيات التقرير السنوي لهيئة تطوير بوابة الدرعية منذ تأسيسها وحتى نهاية السنة المالية للعام المالي 1441/1440هـ، إثر الاستماع لوجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه أعضاء المجلس من ملحوظات وآراء تجاه التقرير أثناء مناقشته في جلسة سابقة.

وعلمت «عكاظ» تأكيد عدد من الأعضاء على تأصيل مناهج لتدريس عراقة الدرعية وما لها من قيمة تاريخية؛ ما يوجب غرسه في أذهان الأجيال، وإبراز الشعور بالفخر لتكون الدرعية واحدة من أبرز الوجهات لتبادل المعرفة الثقافية والأحداث الدولية.

والتقت اللجنة الثقافية في المجلس بالمسؤولين التنفيذيين عن البوابة وتقصّت الجهود التخطيطية والتنفيذية التي تضطلع بها الهيئة وسبل إنجازها وتحقيقها.

وأدرج المجلس ضمن جدول أعمال جلساته لهذا الأسبوع، مناقشة تقرير مقدم من لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1441/1440هـ، وتقرير آخر تقدمت به اللجنة المالية بشأن مشروع اتفاقية بين حكومة السعودية وحكومة جمهورية لاتفيا؛ لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي.

هرّبت 64.8 مليون ريال و19 كغم من الذهب للخارج

«النيابة العامة»: السجن 64 عاماً لعصابة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 03 رجب 1442هـ - 15 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2058173

أكدت النيابة العامة في بيان لها أنه بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة، تمت الإطاحة بتشكيل عصابي منظم أمتهن جمع الأموال بطرق غير مشروعة وتهريبها للخارج.

وأوضحت النيابة أن مجموع ما تم تهريبه من أموال بلغ 64.860.000 ريال وكميات من الذهب يقدر وزنها بـ19 كيلوغراماً، وأبانت أن التحقيقات انتهت إلى توجيه الاتهام لأفراد التشكيل العصابي بغسل الأموال والرشوة، وصدرت بحقهم أحكام نهائية تراوحت بين السجن لمدد يصل مجموعها إلى 64 عاماً، ومصادرة المبلغ المضبوط مع أحد الجناة عند شروعه في إنهاء إجراءات سفره لخارج البلاد والبالغ 1.020.690 ريال، ومصادرة المركبات المستخدمة في الجريمة.

كما حكم على المتهمين المواطنين المشاركين في هذه الجريمة بمنعهم من السفر لمدة مماثلة لمدة سجنهم، وإبعاد المتهمين الأجانب عن البلاد بعد استيفاء مدة محكوميتهم، والعمل يجرى الآن على استرداد الأموال المهربة للخارج. وشددت النيابة العامة أنها لن تألو جهداً في انفاذ توجيهات ولاة الأمر وتحقيق تطلعاتهم من خلال تطبيقها للأنظمة بكل حزم وصرامة بحق كل من تسول له نفسه الإقدام على ارتكاب مثل هذه الجرائم، بهدف الحفاظ على مقدرات ومكتسبات الوطن الغالي والقضاء على الجريمة ومحاربتها.

"العدل" تلزم القضاة بإجراءات في جلساتهم المرئية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 04 رجب 1442هـ - 16 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1870077

ذكرت مصادر لـ"الرياض"، في وزارة العدل بضرورة الالتزام بالإجراءات المتصلة بالجلسة المرئية وذلك بوجوب أن يكون دخول القاضي للجلسة باسم المستخدم الخاص به، وكذلك تفعيل الكاميرا لجميع قضاة الدائرة والوجود طيلة وقت الجلسة المرئية .

وكان وزير العدل رئيس مجلس القضاء الأعلى د. وليد الصمعاني قد وجه بإطلاق خدمة "التقاضي عن بعد" وإقرار دليلها الإجرائي، وذلك ضمن جهود الوزارة لاستكمال منظومة التحول الرقمي ودعم سرعة الإنجاز وجودة المخرجات، وتفعيل وتكامل مسار التقاضي الإلكتروني.

وتضمنت خدمة "التقاضي عن بعد" جميع إجراءات التقاضي المنصوص عليها في الأنظمة التي يمكن تطبيقها إلكترونياً، كتبادل المذكرات وتقديم المستندات والمحررات وعقد جلسة الترافع الإلكتروني والمرافعة عن بعد عبر الاتصال المرئي، والنطق بالحكم واستلام نسخة الحكم والاعتراض عليه أمام المحكمة الأعلى درجة، وذلك عبر منصة "التقاضي عن بعد" الخاصة بالوزارة.

وأكدت الوزارة أن خدمة التقاضي عن بعد تحافظ على الضمانات القضائية كافة وفق حوكمة تضمن تحقيق تلك الضمانات بما يتناسب مع طبيعة هذا المسار.

وتجري عقد الجلسات عن بعد عن طريق نوعين من التقاضي هما: "الترافع الإلكتروني" الذي سيمكن الدائرة وأطراف الدعوى من الترافع الكتابي، وتبادل المذكرات، وإيداعها، بالإضافة إلى توجيه الأسئلة من الدائرة والإجابة عنها كتابياً من قبل الأطراف وإرفاق مستنداتهم.
فيما سيكون النوع الآخر من الخدمة "جلسة المرافعة عبر الاتصال المرئي" التي ستمكن الدائرة القضائية من عقد جلسة مرئية بالصوت والصورة يحضرها الأطراف عبر وسائل الاتصال المعتمدة من الوزارة، ويتم فيها مناقشة الأطراف، واستكمال إجراءات التقاضي والنطق بالأحكام.
ويأتي إطلاق هذه الخدمة للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيد وتحسين تجربته، وبعد التنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء.

«البيئة» تبدأ تطبيق اللائحة التنفيذية لصيد الكائنات الفطرية البرية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 04 جماد ثاني 1442هـ - 16 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1870107

أعلنت وزارة البيئة والمياه والزراعة، بدء تنفيذ اللائحة التنفيذية لصيد الكائنات الفطرية البرية في المملكة، وذلك بناء على المادة 48 من نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 165) بتاريخ 19 /11 / 1441هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم (729) بتاريخ 16 /11 / 1441هـ.
وأوضحت الوزارة، أن اللائحة تهدف إلى حماية الحياة الفطرية، وبالأخص الكائنات المهددة بالانقراض، والحد من الصيد الجائر، وتنظيم أنشطة الصيد، وإتاحة منافذ لهواة الصيد لممارسة هواياتهم بطريقة سليمة وآمنة تتيح فرصاً استثمارية للقطاع الخاص ولا تضر بالحياة الفطرية.
وأشارت الوزارة، إلى أن اللائحة التنفيذية حددت جدول الغرامات لمخالفات أحكام النظام والتي تشمل: صيد الحيوانات المحظورة، والصيد بدون ترخيص أو مخالفة أماكن وأوقات الصيد أو عرض وبيع الكائنات المصيدة بدون ترخيص أو استخدام الأسلحة والأدوات المحظورة في الصيد، ولمعرفة المزيد يمكن الدخول إلى موقع الوزارة الإلكتروني، والاطلاع على اللائحة عبر الرابط :
https://www.mewa.gov.sa/ar/InformationCenter/DocsCenter/RulesLibrary/Pages/default.aspx.
يذكر، أن المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، يشرف على البرامج المرتبطة بحماية الحياة الفطرية وتنميتها، والبرامج المتعلقة بحماية التنوع الإحيائي، وكذلك تخطيط واقتراح المناطق المحمية وإدارتها، وإدارة مراكز إكثار الحيوانات المهددة بالانقراض وإعادة توطينها، بالإضافة إلى إصدار التراخيص والاعتمادات الخاصة بالحياة الفطرية، والتفتيش والمراقبة، وإعداد التقارير الدورية، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة فيما يخص إنفاذ اللائحة وتطبيق الضوابط.

وكيل إمارة المدينة يدشّن ملتقى رعاية السجناء وأسرهم

23

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 04 رجب 1442هـ - 16 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1870109

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة، دشّن وكيل إمارة المنطقة وهيب بن محمد السهلي، أعمال الملتقى التعريفي الذي نظمته جمعية رعاية السجناء وأسرهم "رحمة" في المدينة المنورة، وذلك عن بُعد عبر منصة "زوم" و"يوتيوب."

وقدم رئيس مجلس إدارة الجمعية د. سند الشاماني خلال الملتقى، شرحاً تفصيلياً لأهداف وأعمال الجمعية وإسهاماتها المجتمعية، كونها أول جمعية مُتخصصة بهذا الشأن على مستوى المملكة، وتُعنى بإصلاح السجناء ومساعدة أسرهم، من خلال العديد من البرامج النوعيّة المتخصصة، منوهاً بدعم وتوجيهات سمو أمير منطقة المدينة المنورة، وسمو نائبه لأعمال ونشاطات وأهداف الجمعية.

من جهته، أشاد وكيل الإمارة خلال كلمته بأعمال الملتقى، برسالة وأهداف جمعية رعاية السجناء وأسرهم في المنطقة، وقال: أتشرف أن أنقل لكم تحيات صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة، الذي شرفني بتكليفه لي بحضور هذا الملتقى الذي يُنظم برعايته الكريمة، مؤكداً أن هذا الملتقى التعريفي بالجمعية التي تُعد الأولى من نوعها على مستوى الوطن، يعكس أهمية الدور الكبير الذي يلعبه القطاع غير الربحي من خلال استمرار المبادرات النوعية لخدمة الوطن والمواطن. وأضاف السهلي، أن الجمعية اتخذت شعاراً رائعاً في كلمة "رحمه" والذي ينطلق من رؤيتها بالوصول إلى الريادة في إصلاح السجناء ومساعدة أسرهم وتعزيز رسالتها لمساعدة السجين وأسرته مادياً ومعنوياً وإصلاح السجين بالتوعية والتثقيف ليعود عضواً نافعاً في مجتمعه، مُشيراً إلى أن المتأمل في الأهداف النبيلة لهذه الجمعية يجدها سامية في كل ما ترنو إليه في محاولة جادة لإصلاح السجين ورعاية أسرته التي لا ذنب لها، باذلين في سبيل تحقيق ذلك الكثير من الجهد والعمل الدؤوب لكي يبقى هذا المجتمع مترابطاً ومتماسكاً ومتكاتفاً مثل الجسد الواحد كما جاء في الحديث النبوي الشريف، داعياً الله تعالى أن تُكلل جهود الجمعية والقائمين عليها بالتوفيق والنجاح، لتُقدم العديد من المبادرات والبرامج لخدمة المجتمع.

عقب ذلك شاهد الجميع عرضاً مرئياً عن جمعية "رحمه"، والتي تهدف لرعاية السجين وأسرته ومواساتهم بتوفير العناية الكاملة لهم ومساعدتهم لتخطي هذه المرحلة، من خلال تقديم الدعم المادي والعيني والمعنوي والنفسي والثقافي، وعمل الشراكات المجتمعية لتأهيلهم وتخفيف الآثار السلبية عنهم سعياً لتحقيق التكافل الاجتماعي، بالتعاون مع إدارة السجون بالمنطقة والجهات الأخرى ذات العلاقة لتوفير كل ما فيه مصلحة السجين وأسرته وضمان استمرار دمجهم في المجتمع، من خلال العديد من البرامج التوعوية والترفيهية والأبحاث العلمية، لدراسة وضع السجين وأسرته والمشكلات التي يواجهونها، وتقديم المقترحات والحلول لدعم السجين وأسرته ورفع المعاناة عنهم.

وفي ختام أعمال المُلتقى، كرّم وكيل إمارة منطقة المدينة المنورة، الجهات والأفراد الداعمين لأعمال وأهداف الجمعية ونشاطاتها المختلفة.

الشورى يطالب باعتماد نظام الترفيه ويدعو الهيئة لتنويع مصادر الدخل

إقرار نظامي حماية البيانات الشخصية وحرية المعلومات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 04 رجب 1442هـ - 16 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1870075

وافق مجلس الشورى يوم أمس الاثنين على نظام حماية البيانات الشخصية، وأقر نظام حرية المعلومات، وصوت على توصيات للجنة الثقافة وطالب بالإسراع في اعتماد مشروع نظام الترفيه، ودعا الهيئة العامة للترفيه إلى قياس رضا

المستفيدين من فعالياتها، وتوضيح أهدافها الكمية والنوعية وما تحقق مقارنة بالمستهدف، ونتائج دراستها الإحصائية التي توضح ترابط إنجازات الترفيه مع أهداف الرؤية الاقتصادية والاجتماعية في رؤية المملكة، مشدداً على تنويع مصادر دخلها بما يضمن استدامتها ماليًا، للقيام ببرامجها وأنشطتها، وتحديد خططها المستقبلية لخفض العجز المترتب على إقامة الفعاليات، إضافة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لضمان اكتمال البنية التحتية اللازمة لأنشطة الترفيه، ووضع الخطط المناسبة لها.

تشجيع الاستثمار بمشروعات الدرعية لصالح الاستدامة المالية وفرص التوطين

واطلع المجلس على وجهة نظر اللجنة الأمنية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة الدفاع للعام المالي 40-1441 أثناء طرحه للمناقشة في جلسةٍ سابقةٍ، وصوَّت على ما تضمنه التقرير من توصيات تهدف إلى تعزيز ودعم أعمال الوزارة وخططها تقديراً للمهمات الجليلة التي تقوم بها القوات المسلحة بمختلف قطاعاتها ورجالها في الحفاظ على أمن المملكة وشعبها.

وفي شأن تقرير هيئة تطوير بوابة الدرعية طالب المجلس بتمكين الهيئة من تحقيق خطتها الإستراتيجية في تحويل الدرعية لوجهة تاريخية سعودية على المستوى العالمي، داعياً الهيئة إلى مراعاة ضوابط اليونسكو في المواقع غير المسجلة مثل حي غصيبة والتعامل معه كموقع أثري عند تأهيله، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص الأصول الثقافية، لمراعاة الشمولية وعدم التكرار بما يحقق مستهدفات الهيئة، كما طالب الهيئة بتعزيز القنوات الإعلامية والاتصالية المحلية والخارجية، لتشجيع الاستثمار في مشروعات الهيئة، ممّا يساعدها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية لصالح الاستدامة المالية وفرص التوطين الوظيفي، وزيادة البرامج التي تخدم المجتمع المحلي للدرعية، وتسهم في بناء قدرات أبنائه وبناته.

وناقش المجلس التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء وتوصيات لجنة الاقتصاد بشأنه، وطالبت اللجنة بالإسراع في استكمال إنجاز أعمال برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر) وإتاحة جميع المؤشرات للجهات ذات العلاقة، داعيةً في تقريرها الهيئة بتحديد أدوات القياس المناسبة لمتابعة ما تم إنجازه من مبادرات ومشروعات الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية توازياً مع التحول في العمل الإحصائي وبما يتوافق مع رؤية المملكة، كما رأت اللجنة في توصياتها ضرورة قيام الهيئة بتحديد الآلية المستخدمة لقياس شمولية منتجاتها (مسوح أو نشرات) للمجالات الإحصائية المتنوعة، وتحديد المُنتجات التي لا تصدرها والمخطط لإنتاجها ومستوى التقدم فيها، مؤكدةً في التقرير أن على الهيئة العمل على تحقيق المتطلبات الإدارية والفنية والمالية اللازمة للاستمرار في إصدار جميع المنتجات الإحصائية المتضمنة في التقرير (مسوح ونشرات) والالتزام بدورية نشرها، لتعزيز مكانة المملكة إحصائياً على الخارطة الدولية، مطالبةً الهيئة بإتاحة التسلسل التاريخي للمسوحات والبيانات المختلفة - حسب طبيعة دورية نشرها - لمدة خمس سنوات على الأقل في موقع الهيئة الإلكتروني وتحديثها دورياً حسب معايير المنظمات الدولية.

وأكد سعد العمري أهمية إنشاء إدارات ووحدات إحصائية في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة للمساهمة في استكمال أعمال الهيئة العامة للإحصاء وحصولها على البيانات والإحصاءات المطلوبة، ولتطبيق سياساتها، مطالبًا بدعم الهيئة ومساندتها في هذا الخصوص، فيما طالب سعد العتيبي بتنفيذ خطة عمل تستهدف حماية البيانات والمعلومات التي تمتلكها الهيئة بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني نظرًا لحجم البيانات والمعلومات لديها، والعمل على توفير البيانات الإحصائية عن المملكة إقليميًا، ودوليًا، وخصوصًا في التجارة والاقتصاد.

ودعت أميرة البلوي الهيئة إلى التنسيق مع الجهات المعنية لإضافة المؤشرات الإحصائية المهمة مثل نسبة السمنة والتحصينات والأمراض المعدية والصحة النفسية في مسح صحة الأسرة في المملكة، وتساءل ناصر الدغيثر عن وجود منهجية موحدة من الهيئة لتكون معممةً على كافة الجهات الحكومية ليتسنى لها اتخاذ نمط موحد للعمل الإحصائي لكل جهة حسب مجالها، وطالبت عائشة عريشي بضرورة عمل قياس لرضا المستفيدين بشكل دوري عبر موقعها الإلكتروني في كافة منتجات الهيئة من مسوح وتقارير، وتضمين نتائجها في تقريرها السنوي، لتحقيق مبدأ التغذية الراجعة بين الهيئة والمستفيدين من راسمي السياسات والمواطنين، واقترح سلطان المرشد توفير المعلومات الخاصة بتقييم وقياس الأثر النهائي للتعليم من خلال مؤشرات البحث والتطوير مما يساعد في بناء قاعدة معلومات موحدة وموثوقة تكون مرجعاً لراسمي السياسات وصناع القرار والباحثين ويعزز من وضع المملكة في مؤشر الابتكار العالمي.

وكان المجلس قد ناقش في وقت سابق التقرير السنوي لهيئة الترفيه وطالب عضو الشورى تركي العواد هيئة الترفيه بالتوسع في تشجيع ودعم القطاع الخاص للقيام بدور فاعل في تنفيذ الفعاليات والنشاطات من خلال إنشاء شركة مساهمة عامة، ودعم وتشجيع الشركات والمؤسسات المحلية، وتسهيل دخول الشركات العالمية، ودعت عائشة عريشي الهيئة إلى إشراك القطاعات غير الربحية في تنفيذ الفعاليات خاصةً المجانية منها، وعمل شراكة مع الجامعات في مجال الترفيه من

خلال أنديتها الطلابية، وطالبت الهيئة بعمل خطة تتمكن من خلالها وضع برامج طويلة المدى وفق خطة منظمة وشاملة تضمن الاستمرار على مدار العام.
وطالب غازي بن زقر الهيئة بتقديم تقرير سنوي يؤكد أن فلسفة الترفيه متكاملة مع العمق المرجو للنهضة الثقافية، مؤكداً أن الترفيه دعامة مهمة من دعائم التنمية الاقتصادية الاجتماعية المتوازنة، مشيرًا إلى أن جودة الترفيه هي من جودة الحياة، وهي من السمات المهمة للمجتمع الحيوي، واقترح سلطان آل فارح خلال مداخلته على الهيئة العامة للترفيه بالعمل على الابتعاد عن الفعاليات المؤقتة، ووضع فعاليات دائمة والتي سوف تساهم في أن تحافظ الهيئة على أصولها، مطالبًا بمقارنة التكلفة بالمنفعة بشكلٍ دائم اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وأشاد حسن الحازمي بجهود الهيئة التي تبذلها من أنشطة وحراك جميل أحدثته للمملكة، مطالبًا الهيئة بالالتزام بالقواعد والأسس المطلوبة في تقاريرها السنوية.

»العدل" تطلق دليلا لنقل ملكية العقارات إلكترونيا

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 04 رجب 1442هـ - 16 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718891

المدينة - جدة
أطلقت وزارة العدل الدليل الإرشادي للإفراغ العقاري الإلكتروني، المتضمن شرحًا مفصلًا لكيفية الاستفادة من الخدمة عبر بوابة ناجز الإلكترونيةNajiz.sa ، مؤكدةً أن الدليل الإرشادي يأتي في سياق حرصها على تيسير الإجراءات على المستفيدين واختصار الوقت والجهد عليهم. وتتيح خدمة الإفراغ العقاري الإلكتروني انتقال أي ملكية عقار سواء أرض أو بناء من المالك (البائع) إلى المشتري عن طريق البيع أو الهبة عبر ناجز وخدمة الموثق، متضمنًا شرح الخدمة للبائع، والمشتري، وشروط وأحكام الخدمة، إضافة إلى التعريف بشروط الصك العقاري، وإجراءات البائع والمشتري، وشروط التوثيق المالي. وأوضحت الوزارة أن شروط وأحكام الخدمة تتمثل في تعهد أطراف العملية بصحة المعلومات المقدمة، وفي حال تبين خلاف ذلك يحق للجهات المعنية اتخاذ الإجراءات النظامية والقانونية، كما يتم إلغاء العملية إلكترونيًا في حال لم يتم قبول الطلب من قبل المشتري في غضون ثلاثة أيام، كما أن الحد الأعلى للعملية هو 3 ملايين ريال، والحد الأدنى للعملية العقارية هو 1000 ريال. وأشارت الوزارة إلى أنه يمكن الاطلاع على الدليل من خلال الرابط

إيقاف تعاقدات "الحكومية"مع أي شركة عالمية لها مقر إقليمي في غير المملكة

ممن لها مقرات إقليمية في غير المملكة

المصدر: جريدة المدينة 04 رجب 1442هـ - 16 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718891

المدينة _ الرياض

صرح مصدر مسؤول بأن حكومة المملكة عازمة على إيقاف التعاقد مع أي شركة أو مؤسسة تجارية أجنبية لها مقر إقليمي في المنطقة في غير المملكة ابتداء من (1 / 1 / 2024م)، ويشمل ذلك الهيئات والمؤسسات والصناديق التابعة للحكومة أو أي من أجهزتها.
وأشار المصدر إلى أن ذلك يأتي تحفزاً لتطويع أعمال الشركات والمؤسسات الأجنبية التي لها تعاملات مع حكومة المملكة والهيئات والمؤسسات والصناديق التابعة للحكومة أو أي من أجهزتها، وسعياً نحو خلق الوظائف والحد من التسرب الاقتصادي ورفع كفاءة الإنفاق وضمان أن المنتجات والخدمات الرئيسية التي يتم شراؤها من قبل الأجهزة الحكومية المختلفة يتم تنفيذها على أرض المملكة وبمحتوى محلي مناسب.
كما أشار المصدر إلى أن هذا التوجه يأتي تماشياً مع إعلان مستهدفات استراتيجية عاصمة المملكة الرياض 2030 خلال منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار الذي عُقد مؤخراً وتم خلاله الإعلان عن عزم 24 شركة عالمية نقل مقراتها الإقليمية إلى الرياض.
وأكد المصدر أن ذلك لن يؤثر على قدرة أي مستثمر في الدخول في الاقتصاد السعودي أو الاستمرار في التعامل مع القطاع الخاص، وسيتم إصدار الضوابط المتعلقة بذلك خلال عام 2021م.

السعودية لـ"الأمم المتحدة": ماضون نحو المستقبل عبر إحداث إصلاحات تاريخية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 04 رجب 1442هـ - 16 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2057529

وأوضحت الغامدي أن المملكة تمضي نحو المستقبل بخطى ثابتة وواثقة عبر إحداث إصلاحات تاريخية وتحقيق إنجازات مهمة في مختلف المجالات لاسيما المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.
وأشارت إلى أن هذا النهوض الاقتصادي بالمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكينهم يأتي في مقدمة أولويات هذه الإصلاحات، مؤكدة أنه على الرغم من التحديات الكبيرة التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد 19 وآثارها السلبية على جميع مناحي الحياة، إلا أن المملكة استمرت في المضي قدماً نحو أهدافها وطموحاتها، وتمكين النساء والفتيات اقتصاديًا.
ولفتت الغامدي النظر إلى أن القفزات التي حققتها المملكة ومازالت تحققها نحو تنفيذ هذه الإصلاحات التاريخية جعلت المملكة على رأس قائمة 190 دولة الأكثر تقدماً واصلاحاً في مجالات تمكين المرأة وتعزيز دورها في بناء المجتمع، مؤكدة أن المملكة تشهد عمليات اصلاح وتحول كبير وفق تقرير البنك الدولي حول «المرأة والأعمال والقانون 2020م.«
وشددت على أنه إدراكاً بأهمية تمكين المرأة السعودية وتعزيز مشاركتها كشريك كامل وأساسي بالنهوض بالمجتمع وتعزيز التنمية الاقتصادية، عملت المملكة على تبني حزمة من الإصلاحات التشريعية واستحداث الأنظمة والسياسات نحو النهوض والتمكين بالمرأة السعودية، وعلى وجه التحديد، في مجالات تنقل المرأة ومكان العمل وريادة الأعمال والمعاشات التقاعدية.
وأفادت أن المملكة اتخذت قرارات صارمة نحو تجريم التحرش الجنسي في أماكن العمل في القطاعين العام والخاص من خلال سن تشريعات وعقوبات جنائية لحماية النساء والفتيات من التمييز بين الجنسين والتحرش الجنسي.
وأبانت الغامدي أن المملكة شجعت النساء على المنافسة في قطاعات ريادة الأعمال من خلال إدخال تعديلات قانونية تهدف إلى حماية المرأة من التمييز في قطاعات العمل، بما في ذلك حظر التمييز على أساس الجنس من الوصول إلى الخدمات المالية، وفصل النساء أثناء إجازة الحمل والأمومة.

وقالت منى الغامدي: تعد المساواة في سن التقاعد من أهم الإصلاحات التي يتم تنفيذها من خلال مساواة سن التقاعد للنساء والرجال عند 60 عامًا، مما ساهم في تمديد سنوات خدمتهن واستفادتهن من جميع المزايا والمدفوعات وتمديد فترة مساهمتهن الفعالة في النهوض بالاقتصاد الوطني.
وجددت التأكيد على أن المملكة تهدف من خلال هذه الإصلاحات الجارية إلى النهوض بدور المرأة السعودية لترتقي أعلى المناصب القيادية وتمكينها لتتولي أرفع المراتب في القطاعين العام والخاص، والتقدم نحو تعزيز ازدهارهن وتمكينهم مهنياً واقتصادياً.
وتابعت: ما نشهده اليوم من نجاحات للمرأة السعودية وتوليها المناصب القيادية الرفيعة المستوى في المملكة هو خير مثال على نجاح هذه التغيرات والإصلاحات، فقد وصلت المرأة السعودية إلى مراتب وزراء، وسفيرات، ورئيسات مجالس إدارة وعضوات في مجلس الشورى السعودي.
واختتمت الغامدي الكلمة بالتأكيد على أن المملكة العربية السعودية تمضي نحو هذه الإصلاحات والتحولات الجريئة والتاريخية إيماناً منها بالدور المهم والحيوي الذي تؤديه مشاركة المرأة السعودية نحو تحقيق رؤية المملكة الطموحة 2030م، والتزام المملكة بالتوسع في توفير الفرص الاقتصادية لجميع المواطنين، ولا سيما النساء والفتيات.

عكاظ تنشر ضوابط "الصحة" في تأمين القوى العاملة في الحج

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 04 رجب 1442هـ - 16 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2058274

بدأت الصحة في الإعداد المبكر لتأمين القوى العاملة المطلوبة لتشغيل المرافق الصحية في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة ومنافذ دخول الحجاج في موسم 1442هـ. وطلبت تشكيل لجان في مديريات الشؤون الصحية للاختيار والترشيح، وتكون اللجنة مسؤولة عن كل ما يتعلق بتأمين أعداد وفئات القوى العاملة ومستوى كفاءتهم وصحة بياناتهم وعلى اللجنة مراعاة تزويد الإدارة العامة للحج والعمرة بأسماء أعضاء لجنة القوى العاملة ووسائل التواصل وتلتزم اللجنة العاملة بتأمين أعداد وتخصصات القوى العاملة المطلوبة لكل فئة ولها الصلاحية في فرز الطلبات بالتنسيق مع جهة عمل كل مرشح.
وشددت الوزارة على أنه سيتم قبول طلبات الترشيح المرفوعة من لجنة القوى العاملة بالمديرية أو التجمع الصحي فقط ولن تقبل أي استمارة مشاركة ترفع مباشرة إلى الإدارة العامة للحج والعمرة باستثناء مرشحي اللجان الإشرافية من موظفي الوزارة.
وعن فئات التمريض ألزمت الوزارة اعتماد الاستمارة من رئيس أو رئيسة التمريض بالمرفق الصحي مع مشاركة إدارة التمريض بالمديرية والتجمع الصحي في تسجيل البيانات. وأكدت ضرورة إرفاق مشهد مع استمارة الترشيح من جهة عمل المرشح لفئة (الأطباء، التمريض، الفنيين) تفيد بطبيعة العمل الفعلي الذي يمارسه تتم مطابقتها من قبل اللجنة المختصة في المديرية وتعتبر من ضمن المتطلبات الأساسية لقبول المرشحين على أن تعطى الأولوية للقوى العاملة من خارج الشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة لمن سبقت لهم المشاركة في أعمال الحج خلال الأعوام الماضية وليست عليهم ملاحظات مع مراعاة أن تكون القوى العاملة المرشحة لأول مرة من الكفاءات والخبرات المتميزة.
وتلتزم كل مديرية أو تجمع صحي في ترشيح فئة التمريض، ممن لديه الخبرة العملية الفعلية في الطوارئ، العمليات، العناية المركزة والأقسام الداخلية. وطلبت الوزارة تأجيل إجازة المتعاقد المرشح للمشاركة خلال موسم الحج أو المدرج اسمه على قائمة الاحتياط اعتباراً من 4214/11/20هـ إلى 1442/12/20هـ إلى ما بعد انتهاء موسم الحج، مع عدم ترشيح المتعاقد الذي تتوافق إجازته السنوية بعد تأجيلها إلى الحد الأقصى مع فترة المشاركة في الحج مع إلزام جميع المرشحين من الفئات الطبية والفئات الطبية المساعدة ومن لهم علاقة مباشرة بالمرضى الالتزام بالاشتراطات الصحية لكورونا.

الجائحة أثبتت مدى هشاشة النظام العالمي.. والحاجة ماسة للتعاون الدولي

المملكة تستعرض تجربة مواجهة "كورونا" أمام الأمم المتحدة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 05 رجب 1442هـ - 17 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1870316

استعرض رئيس اللجنة الثالثة بوفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة محمد خشعان، الجهود والسياسات والإجراءات المتكاملة والشاملة وغير الإقصائية التي اتخذتها المملكة في مكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

وأكد في كلمته خلال جلسة المناقشة العامة للدورة التاسعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، المندرجة تحت المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، المنعقدة افتراضيًا، تأييد وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة للبيان الذي ألقاه وفد غينيا نيابة عن دول مجموعة الـ77 والصين.

أضرار بليغة

وأشار إلى أن هذا الوباء الذي يهدد الأمن الصحي الدولي ألحق أضراراً بليغة باقتصادات دول العالم، وأثبت مدى هشاشة النظام العالمي في مواجهته، لافتاً النظر إلى أن فيروس كورونا جعل الجميع أكثر إدراكاً بأهمية التعاون والتضامن والعمل والتنسيق العالمي، الذي سيمكن من مكافحة التهديدات الصحية العالمية وإرساء أسس صلبة لنمو قوي ومستدام ومتوازن وشامل، ويمكن الأمم المتحدة من قيادة عمل دولي لتكثيف الجهود العالمية لمكافحة الجوائح.

حماية المواطنين والمقيمين

وأفاد أن المملكة حرصت على حماية صحة وسلامة القاطنين فيها، حيث كانت السياسات والإجراءات المعنية بمكافحة هذه الجائحة متكاملة وشاملة وغير إقصائية، موضحاً أنها تعاملت مع خطر كورونا بجدية وأصدرت في وقت باكر عدة قرارات وإجراءات من أجل إبطاء وتيرة تفشيه، مشيراً إلى تسجيل أول حالة مؤكدة مصابة بالفيروس بالمملكة بتاريخ 2 مارس 2020م، حيث علقت حكومة المملكة في 27 فبراير 2020، قدوم المعتمرين والزائرين إلى الحرمين الشريفين، كما فرضت سلسلة من الإجراءات لتقنين الحركة على المواطنين والمقيمين فيها، وطبقت مفهوم التباعد الجسدي، ونفذت حظر التجول لفترات محدودة، وحظرت السفر بين المحافظات والمناطق الحضرية الرئيسة، بالإضافة إلى إغلاق المساجد والمدارس والجامعات ودور السينما والمراكز التجارية والمطاعم والأماكن العامة وتعليق الرحلات الدولية والمحلية، واستمرار تنفيذ هذه الإجراءات خلال شهر رمضان الذي يعد من أهم الشهور الإسلامية.

تجربة سابقة

وبين خشعان أن تجربة المملكة في مكافحة متلازمة الشرق الأوسط التنفسية **(MERS)** في عام 2012م والأعوام التي تلتها، أسهمت في رفع الجاهزية لمكافحة كورونا، حيث أنشأت المستشفيات وحدات عزل منفصلة لأمراض الجهاز التنفسي مزودة بأنظمة تهوية متخصصة لحماية الأطباء من العدوى، وأنشأت قبلها مراكز للكشف ثابتة ومتنقلة يجرى حجز موعد فيها عبر تطبيق "صحتي"، بهدف الوصول إلى الأحياء المكتظة بالمواطنين والمقيمين والأجانب بغض النظر عن أوضاعهم القانونية.

الأثر السلبي

وأفاد أن المملكة أقرت بالأثر السلبي الناتج عن إجراءات مكافحة الفيروس على المواطنين والشركات، لذلك نفذت مجموعة واسعة من إجراءات التحفيز الاقتصادي، مقدمة ضمانات لتغطية 60 ٪ من مدخول المواطنين المتضررين العاملين في القطاع الخاص، وسمحت لأصحاب الأعمال بتأجيل دفع ضرائب القيمة المضافة، والإنتاج والدخل لمدة ثلاثة أشهر، إضافة إلى تقديم باقة دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الحاجة بلغت 177 مليار ريال، ما يعادل 47 مليار

دولار، فيما ضخت الحكومة لوزارة الصحة 47 مليار ريال سعودي، ما يعادل أكثر من اثني عشر مليار دولار، وأمرت بتوفير العلاج المجاني لجميع المصابين وإجراء فحوصات واسعة النطاق بين فئات عشوائية من السكان بغية الاكتشاف الباكر للحالات، وإطلاقها تطبيقاً إلكترونياً يوفر نتائج الفحوص.

وأكد في كلمته أن المملكة بذلت المزيد من الجهود لرفع قدرتها الاستيعابية، من بناء مستشفيات متنقلة جديدة بسعة 100 سرير لكل منها، وإمكانية تنقلها عبر البلاد حسب الحاجة.

توحيد الجهود

وأوضح أنه من منطلق ضرورة تعزيز وتوحيد الجهود الدولية إزاء التصدي لفيروس كورونا، ومن أجل السعي المستمر لتنمية مجتمعية مستدامة، قدمت المملكة عدة مساعدات إنسانية، حيث تعهدت بالإسهام بمبلغ 500 مليون دولار لدعم جهود الإغاثة الدولية لمكافحة كورونا، كما شملت إسهاماتها 150 مليون دولار لتحالف ابتكارات التأهب الوبائي **(CEPI)**و150 مليون دولار للتحالف العالمي للتطعيم والتحصين **(Gavi)** و200 مليون دولار للمنظمات والبرامج الصحية الدولية والإقليمية الأخرى.

ثمانية مليارات دولار

وأفاد أن المملكة استخدمت مكانتها كرئيس لمجموعة العشرين للمساعدة في تحصيل مبلغ 8 مليارات دولار لمكافحة كورونا، الذي حددته منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، كما تبرعت بنحو 30 ألف قناع من نوع **(KN95)** لفرق الإسعاف في هيوستن الأميركية، والتبرع بالأدوات الطبية للصين، شملت 30 جهاز تهوية غير جراحي، و277 جهازاً لمراقبة حالة المرضى، و500 مضخة تسريب، و89 جهازاً لإزالة الرجفان، و60 جهازاً للموجات فوق الصوتية، وثلاثة أجهزة لغسيل الكلى، إضافة إلى إعلان مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية عن تقديم أكثر من مليوني دولار لدعم الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة في جهود مكافحة وباء كورونا.

التنمية المستدامة

وختم رئيس اللجنة الثالثة بوفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة كلمته بالإشارة إلى أن المملكة ستعمل دائماً بالشراكة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 لحاضر جميل ومستقبل مشرق للأجيال المقبلة، يتمتع فيه الجميع بفرص متكافئة، مع الحرص على ألا يُترك أحد متخلفاً عن الركب.

قفزات إصلاحية تؤكد التزام المملكة بتمكين المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 05 رجب 1442هـ - 17 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1870315

أكدت المملكة العربية السعودية، لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التزامها الكامل كشريك فعّال بالعمل بشكل وثيق وبناء، بما يتوافق مع أنظمة وسياسات المملكة الداخلية، على النهوض بالنساء والفتيات وتمكينهم كشريك فعال في بناء المجتمعات لاسيما خلال هذه الأوقات الصعبة التي يشهدها العالم، وخلال السنوات المقبلة.

جاء ذلك في كلمة المملكة خلال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في اجتماعها الافتراضي المنعقد تحت بند المرونة الاقتصادية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية والتحفيز الاقتصادي، والتي ألقتها عضو وفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة منى الغامدي.

خطى ثابتة

وأوضحت الغامدي أن المملكة تمضي نحو المستقبل بخطى ثابتة وواثقة عبر إحداث إصلاحات تاريخية وتحقيق إنجازات مهمة في مختلف المجالات لاسيما المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

وأشارت إلى أن هذا النهوض الاقتصادي بالمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكينها تأتي في مقدمة أولويات هذه الإصلاحات، مؤكدة أنه على الرغم من التحديات الكبيرة التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد 19 وآثارها السلبية على جميع مناحي الحياة، إلا أن المملكة استمرت في المضي قدماً نحو أهدافها وطموحاتها، وتمكين النساء والفتيات اقتصاديًا.

قفزات إصلاحية

ولفتت الغامدي النظر إلى أن القفزات التي حققتها المملكة ومازالت تحققها نحو تنفيذ هذه الإصلاحات التاريخية جعلت المملكة على رأس قائمة 190 دولة الأكثر تقدماً وإصلاحاً في مجالات تمكين المرأة وتعزيز دورها في بناء المجتمع، مؤكدة أن المملكة تشهد عمليات إصلاح، وتحولاً كبيراً وفق تقرير البنك الدولي حول "المرأة والأعمال والقانون 2020م."
وشددت على أنه إدراكاً بأهمية تمكين المرأة السعودية وتعزيز مشاركتها كشريك كامل وأساسي بالنهوض بالمجتمع وتعزيز التنمية الاقتصادية، عملت المملكة على تبني حزمة من الإصلاحات التشريعية واستحداث الأنظمة والسياسات نحو النهوض والتمكين بالمرأة السعودية، وعلى وجه التحديد، في مجالات تنقل المرأة ومكان العمل وريادة الأعمال والمعاشات التقاعدية.
قرارات صارمة
وأفادت أن المملكة اتخذت قرارات صارمة نحو تجريم التحرش الجنسي في أماكن العمل في القطاعين العام والخاص من خلال سن تشريعات وعقوبات جنائية لحماية النساء والفتيات من التمييز بين الجنسين والتحرش الجنسي.
وأبانت الغامدي أن المملكة شجعت النساء على المنافسة في قطاعات ريادة الأعمال من خلال إدخال تعديلات قانونية تهدف إلى حماية المرأة من التمييز في قطاعات العمل، بما في ذلك حظر التمييز على أساس الجنس من الوصول إلى الخدمات المالية، وفصل النساء أثناء إجازة الحمل والأمومة.
المساواة في سن التقاعد
وقالت منى الغامدي: تعد المساواة في سن التقاعد من أهم الإصلاحات التي يتم تنفيذها من خلال مساواة سن التقاعد للنساء والرجال عند 60 عامًا، ما ساهم في تمديد سنوات خدمتهن واستفادتهن من جميع المزايا والمدفوعات وتمديد فترة مساهمتهن الفعالة في النهوض بالاقتصاد الوطني.
وجددت التأكيد على أن المملكة تهدف من خلال هذه الإصلاحات الجارية إلى النهوض بدور المرأة السعودية لترتقي أعلى المناصب القيادية وتمكينها لتتولى أرفع المراتب في القطاعين العام والخاص، والتقدم نحو تعزيز ازدهارهن وتمكينهن مهنياً واقتصادياً.
وأردفت القول: ما نشهده اليوم من نجاحات للمرأة السعودية وتوليها المناصب القيادية الرفيعة المستوى في المملكة هو خير مثال على نجاح هذه التغيرات والإصلاحات، فقد وصلت المرأة السعودية إلى مراتب وزراء، وسفيرات، ورئيسات مجالس إدارة وعضوات في مجلس الشورى السعودي.
وختمت الغامدي الكلمة بالتأكيد على أن المملكة العربية السعودية تمضي نحو هذه الإصلاحات والتحولات الجريئة والتاريخية إيماناً منها بالدور المهم والحيوي الذي تؤديه مشاركة المرأة السعودية نحو تحقيق رؤية المملكة الطموحة 2030م، والتزام المملكة بالتوسع في توفير الفرص الاقتصادية لجميع المواطنين، لا سيما النساء والفتيات.

ارتفاع عدد المحاميات 66%

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 05 رجب 1442هـ - 17 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1870339

شهدت وزارة العدل تمكينًا متناميًا للمرأة في أروقة الوزارة، حيث تنوعت مجالات عمل المرأة فيها، كباحثة شرعية، وقانونية، واجتماعية، إضافة إلى مساعدة إدارية، ومطورة برامج أولى، وكاتبة عدل، وتضمن الهيكل الجديد لوزارة العدل دخول العنصر النسائي لسلم الوزارة بشكل رسمي، عبر استحداث إدارة نسائية للمرة الأولى في تاريخ الوزارة.
وأوضحت مديرة الإدارة النسائية في وزارة العدل نورة الغنيم، أن عدد الموظفات بلغ 1814 موظفة، يعملن في القطاعات العدلية المختلفة، مشيرة إلى تقديمهن للخدمات لأكثر من 30500 مستفيد ومستفيدة، خلال العام المنصرم 2020، مشيرة إلى أن تمكين المرأة في وزارة العدل انعكس إيجابًا على خدمة المستفيدين والمستفيدات، والتيسير عليهم، كما عزَّز سرعة الأداء، ورفع سقف إنجاز الأعمال.

وفي هذا السياق، ارتفع عدد المحاميات المرخص لهن في المملكة خلال العام الماضي بنسبة 66 % مقارنة بعام 2019، إذ كان عددهن 618 محامية، ليرتفع إلى 1029 محامية بنهاية العام 2020، فيما ارتفع عدد المحامين في الفترة نفسها بنسبة 30.%

ديوان المظالم: فتح الكاميرا أثناء الجلسات الرقمية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 05 رجب 1442هـ - 17 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/719013

المدينة - الرياض
وجه رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد اليوسف محاكم الديوان بالالتزام بدخول كل قاضٍ باسم المستخدم الخاص به وفتح الكاميرا أثناء انعقاد الجلسات القضائية الرقمية.

ويأتي هذا التوجيه تأكيدًا على عقد الجلسات القضائية الرقمية بما يمنح ثقة المتقاضين بالخدمة ويسهل عليهم إجراءات النظر في الدعاوى المنظورة أمام محاكم الديوان.

يُذكر أن ديوان المظالم استأنف عقد جلساته القضائية من خلال خدمة الجلسات القضائية الرقمية، وهي إحدى الخدمات التي توفرها منصة معين الرقمية للمتقاضين تيسيرًا لإجراءات التقاضي بجودة وتقنية عالية، وبما يحقق الهدف والمضمون في متابعة الدعوى وما يستجد بها من خلال خدمات قضائية تمكّن من متابعتها بكل يسر وسهولة.

على صعيد آخر أطلق ديوان المظالم مبادرة (اقتباسات) عبر منصاته في الإعلام الجديد، حيث تعنى المبادرة بنشر معلومات مقتبسة من المجلة العلمية للديوان، والتعريف بأهم الجوانب القضائية والبحوث العلمية المحكمة وأهمية الفقه والقضاء وربط النظم والقوانين بالشريعة الإسلامية

كما تقدم المبادرة أهم الأحكام القضائية والأبحاث المنشورة والمقالات العلمية المتخصصة، بهدف تقديم المعلومة الميسرة، ورفع مستوى الوعي القضائي لدى المستفيدين والمهتمين بالشأن القضائي.

تجدر الإشارة إلى أن مبادرة (اقتباسات) تأتي ضمن مبادرة نشر التوعوية التي تختص لنشر الثقافية الحقوقية لجميع فئات المجتمع، والتعريف بالمنجزات والمبادئ القضائية المستقرة من أحكام قضائية وقواعد نظامية.

الجلسات الرقمية في سطور

-ضمان ثقة المتقاضين بالخدمة الرقمية الجديدة

-تسهيل إجراءات النظر في الدعاوى المنظورة
-تيسير إجراءات التقاضي بجودة وتقنية عالية
-متابعة الدعوى وما يستجد بكل يسر وسهولة
-إطلاق مبادرة «اقتباسات»عبر منصات الإعلام الجديد
-رفع مستوى الوعي القضائي لدى المستفيدين والمهتمين

طالبت بتسريع إجراءات حوكمة المركز

الشعلان لـ "بلاغات العنف الأسري": استجابتكم ضعيفة

وإجراءاتكم معقدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 05 رجب ثاني 1442هـ - 17 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2058439

شنت عضو مجلس الشورى لطيفة الشعلان نقداً لاذعاً على مركز تلقي بلاغات العنف الأسري (1919). وقالت في مداخلة أمام أعضاء المجلس أخيراً: "إنه يعاني من بطء الاستجابة والفاعلية، وتعقّد الإجراءات، وتضارب التنسيق مع الجهات الأخرى المشمولة في المهام والمسؤوليات المنوطة به". وتطرقت في مداخلتها إلى أن المركز يركز أكثر على الحالات التي تستنجد بالإعلام ومنصات التواصل وتثير ضجة اجتماعية.

ونوهت الشعلان بكثرة الانتقادات وتنوعها حول أداء المركز وفاعليته التي يسجلها المستفيدون من خلال منصات التواصل الاجتماعي، مضيفة أن المبادرة الوزارية المزمع تنفيذها والهادفة إلى إسناد المركز إلى القطاع الخاص لتخفيض التكلفة التشغيلية والعبء المالي على الوزارة، توجب عليهم طالما هم متجهون نحو الخصخصة، إلى حماية الفئات الضعيفة والهشة من ضحايا العنف الأسري.

وطالبت المركز بتسريع إجراءات الحوكمة الرشيدة للمركز لتسهيل إجراءاته، ولتحسين أدائه ورفع كفاءته، ولتوفير الرقابة الفاعلة عليه، مشددة على أهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في إدارة وحوكمة المراكز المعنية بالعنف الأسري.

وكانت لطيفة الشعلان وزميلها هادي اليامي تقدما في وقت سابق بمقترح لتطوير مركز بلاغات العنف الأسري يطالبان فيه بإنشاء مجلس أعلى للإشراف عليه، برئاسة وكيل الوزارة للتنمية، وعضوية ممثلين عن الجهات ذات العلاقة بالحماية كوزارات العدل والصحة والنيابة العامة، بهدف تحسين الأداء وتوفير الرقابة وتعزيز الحوكمة.

وذكر عضوا الشورى في تسويغ مقترحهما أن الحوكمة الرشيدة من أهم برامج رؤية المملكة 2030، ما يتطلب وجود مجلس إشرافي على عمل المركز يكون من أعضائه ممثلون عن الجهات الأخرى المعنية بالحماية.

وأضافا ملاحظة أخرى تختص بعدم توفر تقارير دورية وإحصائيات تضم بيانات واضحة ومحددة عن حالات العنف الأسري، التي يتلقاها مركز بلاغات العنف الأسري، من حيث التصنيف حسب نوع المخالفة أو الإيذاء، وخطورته، وجنس من تعرض له، وطبيعة المبلغ، وما تمّ بشأنها، وغير ذلك من معلومات تفصيلية مهمة، وأن هذه البيانات ستعزز من صورة المملكة دولياً في ملفات الأسرة والمرأة والطفل، إذ إن كثيراً من المنظمات والهيئات الدولية تعتمد في موضوع العنف الأسري في المملكة على معلومات تفتقر إلى معايير الحياد والمصداقية، بسبب عدم ردم الفجوة المعلوماتية بكفاءة.

وافق على إلغاء مؤسسة الخطوط الحديدية.. وشدد على الإجراءات الاحترازية لكبح كورونا

مجلس الوزراء: إنشاء بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 05 رجب ثاني 1442هـ - 17 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2058396

عقد مجلس الوزراء جلسته أمس (الثلاثاء) - عبر الاتصال المرئي - برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء.

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين، مجلس الوزراء، على فحوى الرسالة الخطية التي بعثها لأخيه فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، وما تضمنته من التأكيد على عمق العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين الشقيقين، وحرص المملكة على تعزيز أطر التعاون الثنائي الإستراتيجي في مختلف الأصعدة، ومواصلة مسيرة العمل المشترك والتنسيق المكثف تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

وتطرق المجلس إلى جملة من الموضوعات حول مجريات الأحداث ومستجداتها، في المنطقة والعالم.

المملكة ستتخذ ما يلزم للحفاظ على أراضيها

شدد مجلس الوزراء على مضامين الرسالة التي وجهها وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، والدعوة للتنديد بالهجوم الإرهابي الجبان من مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران الذي استهدف مطار أبها الدولي، وأعمالها العدائية العسكرية المقوضة للسلام في اليمن، ووقف تهديداتها للسلم والأمن الدوليين ومحاسبتها، مؤكداً في هذا السياق أن المملكة ستتخذ الإجراءات اللازمة كافة؛ للحفاظ على أراضيها وسلامة مواطنيها والمقيمين فيها وفقاً لالتزاماتها بالقوانين الدولية.

دعم جهود السلام في المنطقة

جدد المجلس دعم المملكة للجهود السلمية من أجل استتباب الأمن والاستقرار في منطقتي الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط، وتأكيدها أمام منتدى فيليا لبناء الصداقة والاستقرار من البحر المتوسط إلى الخليج العربي، أهمية تكثيف المشاورات والتنسيق لصون الأمن والسلم في الممرات البحرية الدولية، بما يضمن حرية التجارة والملاحة ويحترم مبادئ السيادة وحسن الجوار بين الدول، وإدانة أي تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية للدول؛ بما يهدد الأمن والسلم الدوليين واستقرار الاقتصاد العالمي.

التشديد على الالتزام بالإجراءات الاحترازية

أعرب المجلس عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للهجمات الإرهابية الجبانة التي استهدفت مطار أربيل الدولي، والوقوف التام إلى جانب جمهورية العراق الشقيقة في كل ما تتخذه من خطوات وإجراءات؛ لحفظ أمنها ودعم جهودها في محاربة التنظيمات الإرهابية التي تسعى للنيل من استقرارها والتأثير على سيادتها.

وفي الشأن المحلي، استعرض مجلس الوزراء مستجدات جائحة كورونا، ومجموعة من التقارير عن أحدث إحصاءات الفايروس بالمملكة، والمؤشرات ذات الصلة، والجهود المبذولة لعودة منحنيات الإصابة إلى الاتجاهات المأمولة، مع استمرار التشديد على الالتزام بالإجراءات الاحترازية والوقائية ومتابعة تطبيقها، للمحافظة على الصحة العامة للمجتمع، وتحقيق السيطرة على الوضع الوبائي.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

140ألف مشترك في بوابة العمل المرن .. و3 آلاف منشأة مسجلة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 05 رجب 1442هـ - 17 فبراير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/02/16/article_2033121.html

قال سلطان الشايع، مدير مشروع العمل المرن في وزارة الموارد البشرية، أن عدد المشتركين في العمل المرن تجاوز 140 ألف طالب عمل مرن، وثلاثة آلاف منشأة مسجلة في البوابة منذ انطلاقه في أغسطس الماضي.

وأضاف الشايع خلال لقاء "العمل المرن.. مميزاته وآثاره على سوق العمل السعودي" خلال لقاء نظمته افتراضيا غرفة الشرقية، أمس، أن العمل المرن يعمل، وفق نسب محددة لكل قطاع ترتفع وتنخفض حسب حركة وطبيعة السوق، ويخضع لدراسة داخلية لتحديد وتغيير النسب، وفق ما يرفعه القطاع الخاص من المقترحات بحيث لا تؤثر عقود العمل المرن في العقود الدائمة والأخرى.

وأشار إلى أن العمل المرن يخضع إلى التطوير بشكل مستمر مع ما تتطلبه السوق، مع استقبال مقترحات القطاع الخاص وأخذها في الحسبان.

وحول آلية إصدار الشهادات الصحية والشهادات الأخرى للعاملين بنظام العمل المرن، أوضح الشايع أن العمل المرن يعمل بشكل متكامل مع جميع الجهات، وأي شهادات مطلوبة للعمل بالعقود الدائمة تنطبق على العمل المرن، مشيرا إلى أنه يجري العمل على دراسة مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان والمؤسسات الأخرى بإصدار الشهادات للعمل المرن.

وأوضح الشايع، أن هناك مزودي خدمات لتسجيل طالبي العمل بعقود العمل المرن وتوفير الموظفين للشركات الراغبة، لكن اختيار مزود الخدمة اختياري، حيث تستطيع الشركة أو طالب العمل بالبحث والتقديم بمفرده، مشيرا إلى أن منصة العمل المرن منصة توثيقية لا تنافس أو تحل محل القطاع الخاص.

من جانبه، أوضح معاذ الجهني من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أن العمل المرن يخضع للمعاشات ويستقطع منه من فرع المعاشات 18 في المائة منها 9 في المائة من صاحب العمل و9 في المائة من المشترك، لكن لا يخضع العمل المرن لساند 2 في المائة أو الأخطار المهنية 2 في المائة.

وأردف الجهني أن التأمينات تمنع من عمل المشترك المسجل اختياري في أي مهنية، فلا بد من وقف الاشتراك الاختياري، ومن ثم التسجيل في عمل مرن أو تقليدي.

ويسمح العمل المرن في 12 قطاعا وهي الأسواق التجارية والمطاعم والمقاهي والفنادق والترفيه والسياحة والإعلام والتقنية والمحاماة والرعاية الصحية والنقل والتوصيل، شريطة العمل 168 ساعة شهريا في المنشأة الواحدة أو في أكثر من منشأة.

المجلس الأعلى للقضاء يوافق على نقل اختصاص الهيئات الصحية الشرعية إلى دوائر قضائية متخصصة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 06 رجب 1442هـ - 18 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1870517

عقد المجلس الأعلى للقضاء أمس برئاسة معالي رئيس المجلس المكلف الدكتور وليد بن محمد الصمعاني اجتماعه الثالث في دورته الرابعة - عبر الاتصال المرئي - بمشاركة أصحاب المعالي والفضيلة أعضاء المجلس.

وفي مستهل الاجتماع ثمن المجلس الأعلى للقضاء ما أعلنه سمو ولي العهد - حفظه الله -، حول تطوير منظومة التشريعات المتخصصة، التي ستسهم بشكل كبير في حفظ الحقوق وتجويد مخرجات الجهات العدلية ورفع كفاءة الأداء بما يحقق العدالة الناجزة ويسهم في رفع نسبة التنبؤ بالأحكام ويضفي مزيداً من الشفافية والضمانات القضائية، مقدماً الشكر الجزيل للقيادة الرشيدة على ما يشهده مرفق العدالة من دعم واهتمام كبيرين يواكبان التطور الشمولي الذي تشهده المملكة.

وجرى خلال الاجتماع الموافقة على نقل اختصاص الهيئات الصحية الشرعية في وزارة الصحة إلى دوائر متخصصة في محكمة الاستئناف بمنطقة الرياض، والمحكمة العامة بمدينة الرياض، كما وافق المجلس على تخصيص قضاة للعمل في تلك الدوائر بناءً على الكفاءة القضائية والتأهيل العلمي والخبرة العملية.

كما بحث المجلس معالجة دوائر الإنهاءات في المحاكم العامة، ومحاكم الأحوال الشخصية بعد سريان نظام التوثيق الصادر بالمرسوم الملكي بتاريخ 19 / 11 / 1441هـ، ولائحته التنفيذية وانتقال اختصاص النظر في طلبات التملك العقاري على المحاكم.

فيما أقر المجلس قواعد اختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعديهم بصيغتها الجديدة، وخطة التفتيش القضائي للسنة القادمة ومعالم آلية عملها، إضافة إلى إقرار المجلس تعديل تنظيم أعمال الملازمين القضائيين الصادر عام 1431هـ ليتواكب مع التطور الذي يشهده المرفق العدلي، وليسهم في جودة تدريب الملازمين القضائيين، والتحقق من كفاءتهم وتأهيلهم.

ونظر المجلس جملة من الموضوعات المتعلقة بالشؤون الوظيفية للقضاة، حيث وجه (53) قاضياً للعمل في عموم المحاكم، وأقر حركة نقل قضاة الاستئناف وتكليف القضاة في محاكم الاستئناف تعزيزاً لتفعيل قضاء الاستئناف وفق مراحله المقررة سلفاً من المجلس، وحركة نقل قضاة الدرجة الأولى، كما قرر تسمية عدد من رؤساء المحاكم ومساعديهم، واتخذ عدداً من القرارات ذات الصلة.

كما بحث المجلس العديد من الموضوعات المتصلة بالعمل القضائي، وأصدر فيها القرارات اللازمة التي من شأنها الإسهام في رفع الكفاءة القضائية وتعزيز العدالة الناجزة.

مجلس الوزراء يقر نظاماً لحماية صحة المواطنين من أخطار الأجهزة الطبية وضبط سوقها

«الرياض» تكشف تفاصيل نظام الأجهزة والمستلزمات الطبية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 06 رجب 1442هـ - 18 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1870519

في خطوة نحو مزيد من حماية صحة المواطنين والمقيمين والصحة العامة في المملكة من أخطار الأجهزة والمنتجات الطبية، أقر مجلس الوزراء أول من أمس مشروع نظام الأجهزة والمستلزمات الطبية، ويهدف النظام إلى تطبيق الإجراءات والاشتراطات التي تضمن سلامة وحماية صحة المرضى ومستخدمي الأجهزة أو المنتجات التي ستخضع للنظام من خلال مراحل تصنيعها وتسويقها واستخدامها وإتلافها، واتخاذ الإجراءات وتحديد المسؤوليات اللازمة لضمان مطابقة الأجهزة أو المنتجات الطبية المطروحة للتسويق أو الاستخدام في المملكة لجميع المتطلبات الدولية المطبقة في مجال ضمان سلامة ومأمونية الأجهزة والمنتجات الطبية.

أبو طالب: النظام يكفل تدريب الطاقم الطبي على استخدام الأجهزة ويحميها من الغش والتلاعب

سلسلة أنظمة

وأشارت رئيس اللجنة الصحية بمجلس الشورى المشاركة في دراسة النظام الدكتورة زينب مثنى أبو طالب إلى أن هذا النظام سلسلة من الأنظمة التي صدرت عن الشورى وغيرها من الأنظمة التي يعكف المجلس على دراستها وإقرارها، والتي تصب في مصلحة المواطن والمقيم وكل من يعيش على أرض المملكة المباركة وقالت: "كما يعلم الجميع أن الأجهزة الطبية هي جزء منها تشخيصي وجزء علاجي واستخدامات الأجهزة الطبية في تطور دائم حتى أصبحت بعض الأجهزة تمكين الطبيب من التدخل الجراحي وفي عمليات اليوم الواحد مما يجنب المريض الكثير من المضاعفات والمكوث لأيام في المستشفى."

وأضافت في حديثها لـ"الرياض": وهذا أيضاً سيوفر النفقات على الكثير من المؤسسات الصحية لذا كان من المهم والضروري صدور هذا النظام لضمان جودة وسلامة هذه الأجهزة وحمايتها من التلاعب والغش التجاري وصيانتها ويكفل تدريب الطاقم الطبي على استخدامها الاستخدام الصحيح.

السجن عشر سنوات وغرامة لا تزيد على عشرة ملايين لمخالفي أحكام النظام

جزء حيوي

ولفت تقرير دراسة مشروع النظام إلى أهمية صدوره لكون الأجهزة والمنتجات الطبية جزءاً حيوياً ومهمًا في التشخيص والعلاج والوقاية من الأمراض كما أن استخدام أجهزة غير مطابقة للمواصفات والمعايير المعمول بها عالمياً، قد تتسبب للمريض أو مشغل الجهاز في إصابات شديدة من الممكن أن تؤثر على قدرات وإمكانات الشخص المصاب بل قد تصل إلى حد الوفاة.

موافقة هيئة الغذاء شرط لدعاية الأجهزة والمستلزمات الطبية والترويج لها وإقامة حملات التوعية

كما أشار تقرير اللجنة الصحية بمجلس الشورى والتي شاركت في دراسة النظام إلى أن سوق المملكة من أكبر أسواق الأجهزة والمنتجات الطبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأدى ذلك إلى تنافس العديد من الشركات لطرح منتجاتها في السوق المحلي من دون أي ضوابط، حيث إن باب المنافسة مفتوح لجميع الموردين والشركات من مختلف الدول بغض النظر عن مواصفات تلك الأجهزة ومستوى أدائها، ومن هنا جاءت الحاجة إلى مراقبة الأجهزة والمنتجات الطبية التي تورد إلى المملكة والتأكد من سلامتها ومأمونيتها ومطابقتها للمواصفات العالمية.

تأكيد الجودة

وتخضع لأحكام النظام الذي انفردت به "الرياض" أنشطة تصميم الأجهزة والمستلزمات الطبية، وتصنيعها، واستيراد الأجهزة والمستلزمات الطبية، وتسويقها، وتوزيعها وتخزينها، إضافة إلى تقديم خدمات التحقق من مطابقة الأجهزة والمستلزمات الطب اللوائح الفنية ونظام إدارة الجودة، والتحقق من تأكيد الجودة، وإجراء التحقق من الدراسات السريرية، وأيضاً تقديم الخدمات الاستشارية الفنية في مجال الأجهزة والمستلزمات الطبية، وتقديم خدمات فحص الأجهزة

والمستلزمات الطبية للتأكد من مطابقتها للوائح الفنية والمواصفات القياسية، وكذلك تقديم خدمات الصيانة للأجهزة والمستلزمات الطبية، وتمثيل المصنع المقيم خارج المملكة، وتعد في حكم الأجهزة والمستلزمات الطبية الخاضعة لأحكام النظام، وملحقاتها، والأجهزة والمستلزمات الطبية المجمعة.

المواد المشعة

ولإصدار التراخيص اللازمة لممارسة الأنشطة المتعلقة باستخدام المواد الطبية المشعة اشترط النظام - مع مراعاة اختصاصات هيئة الرقابة النووية والإشعاعية - موافقة هيئة الغذاء والدواء على المواصفات الفنية والإكلينيكية لتلك المواد قبل ترخيصها من هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، ولا يخل تطبيق أحكام النظام المادة الخامسة، باختصاصات هيئة الرقابة النووية والإشعاعية فيما يتعلق بإصدار ترخيص الحماية من الإشعاع المؤين الصادر من الأجهزة الطبية، وحسب المادة السادسة لا يجوز لأي منشأة ممارسة أي من الأنشطة الخاضعة للنظام، إلا بعد التسجيل، والحصول على الترخيص، إضافة إلى الحصول على الترخيص الصناعي من الجهة المختصة بالنسبة إلى المصانع.

كما أن على المرخص له بإجراء التحقق من الدراسات السريرية، الحصول على موافقة الهيئة قبل البدء في أي من عمليات التحقق، وفقاً لما تحدده اللائحة، ويمنع حسب مواد النظام تداول أي جهاز أو مستلزم طبي، إلا بعد التسجيل، والحصول على الإذن بالتسويق وللهيئة استثناء بعض الأجهزة والمستلزمات الطبية من شرط الحصول على الإذن بالتسويق بعد التأكد من سلامتها، للأغراض البحثية وكذلك الاستخدام الشخصي لتلك الأجهزة، وذلك وفق قواعد يقرها المجلس على ألا تستخدم لأغراض تجارية، ولهيئة الغذاء والدواء استثناء الجهاز أو المستلزم الطبي المبتكر من بعض الشروط والإجراءات اللازمة للحصول على الإذن بالتسويق، بما لا يؤثر في مأمونيتها وسلامتها عند استخدامها.

وتحدد اللائحة الشروط والإجراءات اللازمة للتسجيل، وإصدار الإذن بالتسويق، والحصول على الترخيص وتجديده وتعديله ونقله وإلغائه، وحذرت مواد النظام فسح الأجهزة والمستلزمات الطبية المستوردة إلا بعد موافقة الهيئة، وتحدد اللائحة الشروط اللازمة لإصدار شهادة حرية البيع، ونص النظام في إحدى مواده على أن للهيئة السماح بدخول الأجهزة والمستلزمات الطبية ذات الاستخدام الشخصي بناء على تقرير طبي وبكميات محدودة على أن لا تستخدم لأي غرض تجاري.

الأدوية الخطرة

وحذر مشروع النظام من صرف الأجهزة أو المستلزمات الطبية المصنفة عالية الخطورة وفقاً لنظام التصنيف للاستخدام خارج منشأة مقدم الرعاية الصحية، من دون وصفة طبية، على أن تصدر الهيئة قائمة بتلك الأجهزة والمستلزمات الطبية، كما لا تجوز الدعاية للأجهزة والمستلزمات الطبية ولا الإعلان عنها ولا الترويج لها، ولا تجوز إقامة حملات توعية أو حملات خيرية أو ما في حكمهما متعلقة بالأجهزة والمستلزمات الطبية إلا بعد موافقة الهيئة ووفقاً للشروط التي تحددها اللائحة.

وتراقب الهيئة التزام مقدمي الرعاية الصحية بتطبيق اللوائح الفنية داخل مرافق الرعاية الصحية، للتأكد من سلامة الأجهزة والمستلزمات الطبية ومأمونيتها وكفايتها في التشخيص والعلاج، وللهيئة اتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة في حال الاعتقاد بوجود ضرر أو ادعاء مضلل أو تأثير على سلامة الأجهزة والمستلزمات الطبية ومأمونيتها وكفايتها، وفقاً لما تحدده اللائحة، ولا يجوز حسب المادة 40 تداول الأجهزة والمستلزمات الطبية إذا قررت الهيئة سحبها من السوق أو حظر تداولها.

عقوبات المخالفين

ويعاقب كل من يرتكب أي مخالفة لأحكام النظام أو اللائحة، بواحدة أو أكثر من العقوبات، التي تشمل غرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، وإغلاق المنشأة مؤقتاً لمدة لا تتجاوز 180 يوماً، وتعليق الإذن بالتسويق للأجهزة والمستلزمات الطبية - محل المخالفة - لمدة لا تتجاوز عاماً، وإلغاء الإذن بالتسويق للأجهزة والمستلزمات الطبية محل المخالفة ومنع المخالف من ممارسة أي نشاط يتعلق بالأجهزة والمستلزمات الطبية، وذلك لمدة لا تتجاوز 180 يوماً، كما وصلت العقوبة في بعض المخالفات مثل غش أو الشروع في غش أي جهاز أو مستلزم طبي، ومن باع، أو صرف، أو حاز بقصد الاتجار أجهزة أو مستلزمات طبية مغشوشة مع علمه بذلك وكذلك كل من أدخل إلى المملكة جهازاً أو مستلزماً طبياً غير مسجل، أو مغشوشاً، أو غير حاصل على أذن تسويق، أو حاول إدخال أي من ذلك، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات، أو غرامة لا تزيد على عشرة ملايين ريال، أو بهما معاً.

كما يعد مخالفاً لأحكام النظام كل من غش أو شرع في غش أي جهاز أو مستلزم طبي، أو باع، أو صرف، أو حاز بقصد الاتجار أجهزة أو مستلزمات طبية مغشوشة مع علمه بذلك وكذلك كل من أدخل إلى المملكة جهازاً أو مستلزماً طبياً غير مسجل، أو مغشوشاً، أو غير حاصل على أذن تسويق، أو حاول إدخال أي من ذلك، وتشمل الأحكام كل من صنع جهازاً أو مستلزماً طبياً بالمخالفة لأي حكم من أحكام النظام واللائحة واللوائح الفنية، واستعمل للترويج للأجهزة والمستلزمات الطبية معلومات غير حقيقية، سواء عليها، أو في الدعاية لها، ويشمل نقل أو خزن جهاز أو مستلزم طبي بالمخالفة

لشروط النقل والتخزين التي تحددها الهيئة، أو أدخل إلى المملكة عبوات أو أغلفة لجهاز أو مستلزم طبي بقصد الغش، أو حاول إدخال أي من ذلك، ومن صنع أو طبع أو حاز أو باع أو عرض عبوات أو أغلفة لجهاز أو مستلزم طبي بقصد الغش.

«النيابة»: عقوبات جزائية لتجمعات المتسوقين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 06 رجب 1442هـ - 18 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/719153

سعد القابوسي - جدة

A A

شددت النيابة العامة على حظر أي تجمع للمتسوقين أو العاملين، سواء كان داخل أو خارج المحل التجاري، بما يتجاوز الأعداد المنصوص عليها في الإجراءات الاحترازية والتدابير (البروتوكولات) الوقائية والتحديثات الملحقة بها.

وأكدت أن تكرار الإخلال بأي منها يوجب المساءلة الجزائية المشددة. جاء ذلك في تغريدة للنيابة العامة على حسابها الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر.«

.

إنشاء منتجع يقدم الرعاية الكاملة لكبار السن بالباحة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 06 رجب 1442هـ - 18 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/719143

عبدالرحمن أبورياح - الباحة

وقعت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مذكرة تعاون مع الجمعية الخيرية لإكرام المسنين (إكرام) بمنطقة الباحة، بهدف تحقيق المفهوم العالمي الجديد (الاستثمار الاجتماعي).. ومثل الوزارة في توقيع المذكرة نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ماجد بن عبدالرحيم الغانمي، ووقعها وكيل الوزارة لتنمية المجتمع أحمد بن صالح بن ماجد فيما مثل الجمعية الخيرية لإكرام المسنين رئيس مجلس إدارتها الدكتور سعيد بن سعد المرطان.

وتتمحور الاتفاقية حول إنشاء مشروع «منتجع إكرام الوطني» وهو منتجع متخصص يقدم الخدمات والرعاية الكاملة لكبار السن في المنطقة حيث كان تزايد أعداد المسنين السبب الأول في بحث الفكرة لهذا المشروع. خصوصا مع تزامن هذا التزايد مع تزايد ملحوظ وكبير في هجرة الشباب من المنطقة إلى مناطق العمل المختلفة في المملكة. وإكرام هذه الفئة الغالية على المجتمع خصوصا من لا عائل له من المسنين. ونتيجة لهذه العوامل بدأت الجمعية في تنفيذ المشروع خصوصا في ظل توفر الأراضي لدى الجمعية، بعد أن أنهت إعداد وتطوير التصاميم ليكون المنتجع نوعيا ومميزا في خدماته ومرافقه. لتشمل الإسكان، الإعاشة، الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الترفيه.

لا سماع لدعاوى مطالبات المساهمات العقارية بعد سنة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 06 رجب 1442هـ - 18 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2058569

علمت «عكاظ» من مصادر مطلعة أن جهات عليا أقرت تعديلات على آلية عمل لجنة المساهمات العقارية، ونصت التعديلات على عدم سماع الدعاوى الناشئة عن مطالبات المساهمات العقارية بعد مضي سنة من تاريخ انتهاء استقبال المطالبات المحدد في إعلان اللجنة، فيما عدا حالتي الغش والتزوير. ولم يفرق النظام بين الدعاوى سواء كانت في مواجهة صاحب المساهمة أو المساهمين ما لم يقر المدعى عليه بالحق. وسمحت التعديلات الجديدة للجنة بحجز مبلغ احتياطي لا يتجاوز 25% من حصيلة المساهمة، على أن لا يوزع هذا المبلغ الاحتياطي على المساهمين إلا بعد مرور سنة من تاريخ انتهاء استقبال المطالبات أو من تاريخ إبلاغ المساهم بعدم قبول مطالبته. وأقرت التعديلات أن تحتفظ اللجنة بحقوق المساهمين الثابتة لديها مساهمتهم ولم يتقدموا إليها إلى حين تقدمهم إلى اللجنة. وحددت التعديلات مدة لا تقل عن 180 يوماً لكل مساهمة يقدم خلالها المساهم مطالبته للجنة، مشترطة أن تشتمل المطالبة على سندات مساهمته والإعلان عن ذلك في صحيفتين محليتين قبل 10 أيام من تاريخ بدء استقبال الطلبات. وأكدت التعديلات أن اللجنة لا تقبل المطالبة التي لم تثبت لديها مساهمة مقدمها في المساهمة محل النظر، ولا في مطالبة المساهم الذي تقدم إليها بعد البدء في توزيع حصيلة المساهمة أو بعد صدور قرار اللجنة بإلزام صاحب المساهمة بسداد مستحقات المساهمين. واستثنت مطالبة المساهم الذي تقدم إليها قبل بدء توزيع المبلغ الاحتياطي المحجوز.

«المنافسة»: سندرج جميع القطاعات ضمن المراقبة .. بينها سلاسل الإمداد

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 06 رجب 1442هـ - 18 فبراير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/02/18/article_2034611.html

قال حمود العتيبي مدير الإدارة القانونية في الهيئة العامة للمنافسة، إن للهيئة الحق في أن تبادر من تلقاء نفسها باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات في أي من القطاعات للتأكد من عدم وجود انتهاك لنظام المنافسة.

وأضاف العتيبي، أن العمل جار على إدراج جميع القطاعات بما فيها قطاع سلاسل الإمداد ضمن القطاعات التي تراقب الهيئة طبيعة المنافسة فيها، لافتا إلى دور الهيئة في تبني السياسات التي تصب في تعزيز المنافسة في جميع القطاعات في السوق السعودية، واقتراح مشاريع الأنظمة ذات العلاقة التي تؤثر في المنافسة في ضوء المتغيرات التي تطرأ على السوق.

وأوضح على هامش ورشة عمل بعنوان التعريف بالهيئة العامة للمنافسة ومفهوم الهيمنة والتركز الاقتصادي أمس، أن الشركات المملوكة للدولة تخضع لنظام المنافسة ورقابة الهيئة العامة للمنافسة، منوها بأن النظام الجديد للمنافسة استثنى الشركات والمؤسسات المملوكة بالكامل للدولة، والمخولة وحدها لتقديم خدمة أو سلعة.

وأشار مدير إدارة القانونية في الهيئة العامة للمنافسة إلى أن مخالفة إتمام عملية التركز الاقتصادي للمنشآت التي يزيد

إجمالي مبيعاتها على 100 مليون ريال دون إبلاغ الهيئة العامة للمنافسة، تعد أحد أشكال مخالفات النظام وسبق للهيئة إيقاع عقوبات على هذا النوع من المخالفات.
وقال العتيبي، إن المنشأة التي لديها القدرة في التأثير في الأسعار يمكن أن تصنف ضمن الشركات المهيمنة مباشرة حتى وإن لم تصل حصتها السوقية إلى 40 في المائة لتصنيفها منشأة مهيمنة، علما بأن الهيمنة ليست مخالفة في حد ذاتها وإنما إساءة استغلال الهيمنة هو ما يعد من محظورات نظام المنافسة.
ولفت العتيبي إلى أن الهيئة تعتزم حاليا إعداد استراتيجية جديدة لثقافة المنافسة في السعودية، تشمل نشر ثقافة المنافسة في قطاع الأعمال والقطاع الحكومي وأصحاب المصلحة وتشمل كذلك المستهلكين والمهتمين من القضاة والقانونيين، بهدف تعزيز مفاهيم نظام المنافسة ومنع الاحتكار وجعل السوق أكثر جاذبية وتحفيزا للاستثمار.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

التنوير العدلي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/02/13/article_2031571.html

محمد اليامي

يتخذ القرارات العقلانية من لديه تصور للمستقبل، مستقبل بلاده، والعالم، ويتخذ القرارات الاستراتيجية الشجاعة من لديه طموح حقيقي للإصلاح والتقدم.
تطوير التشريعات القضائية خطوة مهمة حضاريا وتاريخيا وفيها قراءة عميقة لمكامن خلل يجب تعديلها للوصول إلى مستوى أفضل في التعاملات، داخليا وخارجيا.
اطلعت على عرض تقديمي مفصل من لجنة إعداد هذه التشريعات بعد إعلانها من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بساعات قليلة، ورأيت مشروعا جبارا آخذا وقتا وجهدا، ولم يكن محصورا في أهل القضاء والقانون، بل امتدت الدراسات إلى خبراء وعلماء الاجتماع، وعلم النفس، والأسرة، والاقتصاد، وفي هذا نقلة مهمة، خاصة عندما يتعلق الأمر بعلم الاجتماع الذي يشكل أخذ مرئياته جزءا من التطور في التفكير والتنفيذ الذي نعيشه.
اقتصاديا، سنشهد مزيدا من استقرار الحقوق المالية واطمئنان أفراد المجتمع داخل المملكة لصحة التعاملات التي يجرونها، وتسهيل القرارات الاستثمارية بوجود نظام للمعاملات المدنية، وما اتسم به من وضوح وقواعد آمرة، وتحفيز الاستثمار الأجنبي لوضوح الأنظمة المدنية والجزائية.
أيضا هناك تنظيم الحركة الاقتصادية وجعلها أكثر سلاسة وديناميكية، نظرا إلى ما يترتب على التنظيم من تقليل التنازعات، إضافة إلى تقليل الإنفاق على التكاليف القضائية، لأن التشريعات القضائية ستحد من الإنفاق المالي المترتب على تكاليف التقاضي الناتجة عن تزايد حالات اللجوء إلى المحاكم لفصل النزاعات.
اجتماعيا، نحن بصدد تعزيز السمعة السعودية دوليا، وتعزيز الحقوق محليا، خاصة فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية والطرفان الأضعف فيها تاريخيا، المرأة والطفل.
قانونيا، كون الجميع متساوين أمام القضاة، سيصبح القضاة أيضا متساوين أمام الناس، وكما يطبقون شريعة واحدة، سيطبقون أيضا تقنينا واحدا، وإجراءات واضحة وثابتة لكل قضية، دون اجتهادات شخصية، أو مواقف أيدلوجية مسبقة، أو موقف من أفكار، وأشخاص، وقضايا عامة وخاصة.
ثقافيا، كان واضحا في هذا الإعلان وتفاصيله التصالح مع علم الاجتماع، وعلم النفس، دون المساس بأصول الشرع المتفق عليها.
لقد أبدت الملامح الأولية لهذه التطورات في التشريعات تقريب وجهة النظر الشرعية والقانونية مع علوم إنسانية أخرى هي في الأصل علوم تكاملية مع القانون، ليتوجه المشرع نحو الواقعية الاجتماعية، ومن قبل نحو الواقعية التاريخية،

وليقلل أو يحد من سلطة الأفراد "التقديرية"، لتكون السلطة للشرع الحنيف والقانون المدون.
إن المعتبر دوما هو تحقيق العدالة والمساواة، فليحيا العدل، ولتواصل بلادنا وقيادتنا هذا التنوير الحقيقي المرتكز على أفعال أصيلة، وليس ذلك المتشبث بالأقوال وتوافه القضايا الصغيرة.

ريادة مشروعات الرؤية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1869653

كلمة الرياض

..نجحت مشروعات رؤية 2030 التي يعلنها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان فترة بعد أخرى، في لفت الأنظار إليها داخل البلاد وخارجها، هذه المشروعات عكست صورة زاهية عن تطلعات المملكة، التي أكدت للجميع أنها اختارت ـ طواعية ـ أن تتغير إلى الأفضل من خلال إعادة صياغة الكثير من المفاهيم القديمة، واستبدالها بمفاهيم حديثة تواكب المستجدات، وتنشد التطور، بغية الوصول إلى أعلى قمم الازدهار الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز رفاهية المواطن، وبناء مستقبل مغاير للأبناء والأحفاد.
وما يميز مشروعات الرؤية أنها جاءت نتاج دراسات ميدانية مستفيضة، خلصت إلى أن المملكة تحتاج إلى هذه المشروعات على أرض الواقع، لكي تواصل المسير في الطريق الذي ارتضته لنفسها وشعبها، وبناء المملكة على مرتكزات اقتصادية ثابتة وقوية، تضمن تنوع الدخل، والحد من الاعتماد على النفط، وفي مقدمة هذه المشروعات مشروع البحر الأحمر الذي أعلن عنه ولي العهد قبل فترة.
وجاءت الرؤية التصميمية لجزيرة شريرة، وهي البوابة الرئيسة للمشروع، حاملة الكثير من الرسائل المهمة إلى من يهمه الأمر، أولى هذه الرسائل أن المملكة لا ترضى بأقل من القمة عندما تعلن عن تفاصيل مشروع ما، وثاني الرسائل أن المشروع يتميز بالريادة والانفراد إضافة إلى الجمال الأخاذ والانبهار الحقيقي، ليكون قيمة إضافية إلى منظومة الاقتصاد الوطني.
ملامح الرؤية التصميمية للجزيرة، رُغم أنها أعلنت قبل يومين، إلا أنها مازالت مثار اهتمام الجميع وحديثهم اليومي، لما تحمله من علامات فخامة وانفراد وإبهار، تعكس الرؤية الخاصة بالمملكة وشعبها، فلم يأت التصميم مشابهاً أو حتى مقارباً لأي مشروع آخر في العالم، وإنما جاء بأفكار خاصة لم يشهدها العالم من قبل، وهذا ما حرص عليه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي يراهن على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لجميع المشروعات التي أعلنها تحت مظلة الرؤية، ويرى أنها ستعزز اقتصاد المملكة بمدخول نوعي.
فكرة تصميم جزيرة شريرة حافظت على الموروث البيئي والثقافي للمجتمع السعودي، عندما أخذت التنوع البيولوجي في الاعتبار، وعندما اهتمت بأشجار المانغروف والموائل الأخرى، لتشكل خطوط دفاع طبيعية ضد عوامل الانجراف والتعرية، مثل هذه المزايا تشير إلى حجم الحرص والمتابعة التي توليها الجهات المعنية بكل تفاصيل مشروعات الرؤية منذ اللحظة الأولى لتصميمها، إلى أن تصبح واقعاً ملموساً على أرض الواقع.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

تحسين بيئة العمل في منشآت القطاع الخاص

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 03 رجب 1442هـ - 15 فبراير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/02/15/article_2032606.html

عبد الحميد العمري

في الوقت الذي تؤكد احتياجات الاقتصاد والمجتمع خلاله رفع معدلات التوطين في القطاع الخاص، والأهمية القصوى لزيادة تمكين الموارد البشرية من إشغال فرص العمل المتوافرة في منشآت القطاع، وما لذلك من أهمية تنموية في اتجاه خفض معدل البطالة بين القوة العاملة الوطنية، فإن لجانب العمل وبذل الجهود لأجل استقرار العمالة الوطنية في وظائفها الراهنة، القدر نفسه من الأهمية، إن لم تكن أعلى مما تقدم ذكره في بداية هذا الحديث. يأتي التركيز على هذا الجانب قياسا على ما كشفت إحصاءات سوق العمل الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء طوال فترة الثلاثة أرباع الأولى من 2020، حول بيانات المتوقفين عن الاشتراك في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وسبب التوقف، وهي نفسها الأسباب التي تعني انتهاء العلاقة التعاقدية بين المنشأة والعامل فيها، وصل إجمالي أعدادهم بالنسبة للسعوديين خلال الفترة إلى أكثر من 478.4 ألف عامل "26.4 في المائة من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الخاص بنهاية الربع الثالث 2020."

وبالنظر في تفاصيل تلك الأسباب، تبين أن أول وأكبر ستة أسباب وقفت خلف توقف العمل بالنسبة للعمالة الوطنية، وشكلت في مجموعها كأعداد نحو 451 ألف عامل، وبما وصلت نسبته إلى 94.3 في المائة من إجمالي المتوقفين عن العمل طوال الفترة، جاء في المرتبة الأولى: استقالة العامل "286 ألف عامل، بنسبة 59.8 في المائة من الإجمالي"، وفي المرتبة الثانية: انتهاء عقد العمل "88.1 ألف عامل، بنسبة 18.4 في المائة من الإجمالي"، وفي المرتبة الثالثة: فسخ العقد بموجب المادة "80" من نظام العمل "36.1 ألف عامل، بنسبة 7.5 في المائة من الإجمالي"، وفي المرتبة الرابعة: إعادة هيكلة المنشأة "20.9 ألف عامل، بنسبة 4.4 في المائة من الإجمالي"، وفي المرتبة الخامسة: النقل بين فروع المنشأة "10.7 ألف عامل، بنسبة 2.2 في المائة"، وأخيرا في المرتبة السادسة: الفصل بموجب المادة "77" من نظام العمل "9.2 ألف عامل، بنسبة 1.9 في المائة من الإجمالي."

يعد البحث ودراسة تفاصيل كل سبب من الأسباب الموضحة أعلاه، إضافة إلى بقية الأسباب الأخرى كل منها على حدة، أمرا لا بد من القيام به من قبل وزارة الموارد البشرية، وهي الجهود التي ستثمر بكل تأكيد عن حقائق ومعلومات بالغة الأهمية إلى أعلى قدر، يمكن بناء عليها الارتقاء بدرجات أكبر من الكفاءة فيما يتعلق ببرامج وسياسات التوطين، وبما سيؤدي إلى سد كثير من الفجوات أو الاختلالات التي وقفت خلف هذا العدد الكبير من فقدان العمالة الوطنية وظائفها، أو حتى تخليها عن المحافظة عليها.

إن من أهم المعلومات التي ستحصل عليها وزارة الموارد البشرية في هذا الخصوص، وفي أثناء عملها البحثي والتقصي بعمق أكبر في تلك الأسباب، بالاعتماد على توفير قنوات معلوماتية بينها وبين كل من المنشآت من جانب، ومن جانب آخر العمالة الوطنية التي توقفت عن العمل لأي سبب كان، وأن تتمتع تلك القنوات للتواصل بالسهولة الكافية، وقد تجد الوزارة أن اختلافا قد يحدث في تلك المعلومات المقدمة من كلا الطرفين، وهو الأمر الذي متى ما حدث فإنه سيقود بالبحث والتأكد إلى معرفة الأسباب الفعلية التي أدت إلى نهاية التعاقد بين الطرفين، وبناء عليه ستتمكن الوزارة من تحسين وتطوير برامجها وإجراءاتها الرقابية بكل تأكيد، وسيؤدي لاحقا إلى معالجة أغلب أوجه القصور، إن وجدت، ويرفع من كفاءة جهودها الإشرافية والرقابية على سوق العمل عموما، وبيئة العمل في منشآت القطاع الخاص خصوصا.

إن ارتفاع تاركي العمل من العمالة الوطنية بداعي الاستقالة إلى نحو 286 ألف عامل، وبما يمثل ما نسبته 59.8 في المائة من إجمالي المتوقفين عن العمل، في الوقت ذاته الذي يشهد طلبا مرتفعا مطردا من الموارد البشرية الوطنية الباحثة عن عمل، إنه بالتأكيد لأمر يستدعي البحث والدراسة والتقصي من قبل وزارة الموارد البشرية، وأن يتم الدخول في عمق هذه الحالة اللافتة، والعمل الدؤوب والدقيق جدا لأجل التعرف على الأسباب غير الظاهرة لهذا المعدل المرتفع من عدد

الاستقالات من قبل العمالة الوطنية، وهل كانت صادرة فعليا عن قناعة تامة من قبل المستقيلين والمستقيلات عن العمل؟ وأنها في الأغلب جاءت لحصولهم على وظائف أخرى أفضل في مواقع وظيفية أخرى؟ أو أنها جاءت نتيجة لضغوط وصعوبات واجهوها في مقار أعمالهم؟ وغير هذا من الأسباب التي لم تسطر على خطابات طلب الاستقالة، وقبولها من لدن المديرين في تلك المنشآت.

لا بد من الاهتمام بالقدر الكافي وبذله في اتجاه العمل على استقرار واستدامة العمالة الوطنية في وظائفها الراهنة، وأن يأتي بالقدر نفسه أو أكبر الذي يتم في اتجاه العمل على زيادة دخول وتوظيف العمالة الوطنية، وهو الأمر الذي ستصب نتائجه الإيجابية في مصلحة الأطراف كافة، بدءا من المنشأة التي ستحظى بمحافظتها على مواردها البشرية العاملة، وتخفيض معدلات عدم استقرار العمالة فيها، مرورا بالعامل نفسه من خلال توفير بيئة العمل المناسبة له، وحمايته من أي ممارسات تعسفية قد يتعرض لها من أي طرف آخر، وانتهاء بوزارة الموارد البشرية نفسها، التي ستجني استقرارا أكبر في سوق العمل المحلية، ويترجم بصورة أفضل وأكفأ مخرجات برامج وسياسات التوطين القائمة على تنفيذها، وكل هذا ستصب نتائجه النهائية في مصلحة استقرار الاقتصاد الوطني عموما، وبيئة القطاع الخاص خصوصا. إن المأمول من وزارة الموارد البشرية في هذا الخصوص، أن تبادر بتوفير وتطوير قنوات تواصل معلوماتية متقدمة وسهلة الاستخدام، بينها وبين عموم الموارد البشرية العاملة في مختلف قطاعات سوق العمل المحلية، يمكن من خلال تلك القنوات للعمالة وللمنشآت تقديم أي بلاغات أو معلومات مهمة، خاصة تلك المعلومات المتعلقة ببيئة العمل في منشآت القطاع الخاص، وبما يكفل تحسينها ورفع جودتها، وأهمية أن تخلو من أي ممارسات مخالفة من أي نوع كان، قد تقع عواقبها وآثارها العكسية على أي من الأطراف ذوي العلاقة، سواء كانت المنشأة أو كانت العمالة.

جودة التعليم قبل فرصة التوظيف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 03 رجب ثاني 1442هـ - 15 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718717

عبدالله صادق دحلان

لم تعد الشهادة الجامعية أو المهنية جواز سفر للحصول على وظيفة في القطاع العام والخاص، وقد كانت أحد المتطلبات للوظيفة في القرن الماضي، ولكن الأمر قد تحول من تعليم فقط إلى تعليم ذي جودة يتماشى مع متطلبات العصر الحديث، وهو توجه صحيح تسير عليه السياسات التعليمية في المملكة والتي فصلت العملية التعليمية وأسندتها لوزارة التعليم بكامل المراحل ولجميع المؤسسات التعليمية، وفصلت تقييم وتقويم التعليم عن وزارة التعليم لضمان حيادية تقييم التعليم وإلزامية التقويم، وأنشئت هيئة متخصصة لتقويم التعليم والتدريب تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري وترتبط تنظيميًا برئيس مجلس الوزراء ومقرها العاصمة الرياض ويجوز لها إنشاء فروع متخصصة داخل المملكة، ولها اختصاصات عديدة من أهمها بناء نظم للتقويم والاعتماد الأكاديمي بما في ذلك المؤسسي والبرامجي في التعليم والتدريب تتضمن القواعد والمعايير والأطر والمؤشرات والشروط والإجراءات الخاصة بها واعتمادها وتطبيقها، وتقويم أداء المدارس ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التدريب واعتمادها بشكل دوري وفق معايير يعتمدها مجلس إدارة الهيئة، وبناء أدوات القياس في التعليم والتدريب ووسائله وتطويرها، وبناء معايير مناهج التعليم العام بالتنسيق مع وزارة التعليم واعتمادها وتحديثها بشكل دوري، وبناء وتنفيذ المقاييس والاختبارات التعليمية مثل اختبارات القبول في الجامعات والاختبارات الوطنية في مراحل التعليم العام وفي معاهد التدريب.

والحقيقة أستطيع اليوم أن أقول إن جودة التعليم العام والجامعي والتدريب أصبحت تحت المجهر بمراقبة ومتابعة تقويم التعليم عن طريق الهيئة، ولن يعود التعليم العشوائي ولن تستمر مؤسسات التعليم غير الملتزمة بضوابط الجودة، ولن تجدد تراخيص الجامعات والكليات الأهلية غير الملتزمة بضوابط الجودة والحصول على شهادات الاعتماد الأكاديمي من هيئة تقويم التعليم والتدريب، ومن المؤكد أن سياسات الجودة وخطط التقويم ستطبق على الجامعات الحكومية وأتمنى أن

تطبق الجزاءات على المخالفين من المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة.
ورغم أن الهيئة الوطنية لتقويم التعليم قد أنشئت منذ سنوات وتعاقب على رئاستها أساتذة من الدكاترة السعوديين وقد أبلوا بلاءًا حسنًا رغم ظروف الهيئة الاقتصادية آنذاك، مما اضطرهم نقل عبئها المالي على رسوم تقويم الجامعات والكليات الأهلية والتي كانت أحد أكبر عوامل عدم قدرة الجامعات والكليات الأهلية على المشاركة في تقويم مؤسساتهم التعليمية، إلا أن الهيئة اليوم قد انتقلت بفكرها الجديد وخططها المستقبلية وبمشاريعها التوسعية وبالاستعانة بكفاءات سعودية للتقييم مما خفض تكاليف التقييم إلى مستويات أصبحت بمقدور جميع الجامعات الأهلية والحكومية تحمل التكاليف والبدء بالتعاون مع الهيئة التي تغير منظورها وفلسفتها من هيئة لتصيد الأخطاء في المؤسسات التعليمية إلى هيئة تحفيزية لتطوير أداء المؤسسات التعليمية وتسخير جميع الإمكانات المتاحة لديها للدعم في هذا الاتجاه، والحقيقة يعود الفضل في هذا التوجه الجديد إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة معالي الدكتور أحمد العيسى وزير التعليم السابق، وإلى رئيس الهيئة معالي الأستاذ الدكتور حسام عبدالوهاب زمان صاحب الفكر والإبداع والخلق الرفيع الذي فتح الأبواب لجميع الجامعات الحكومية والأهلية لتبادر بطلب تقييمها وتقويمها، حتى بدأت المنافسة بين الجامعات للحصول على شهادات الجودة، مع قناعتي التامة بأن الهيئة لا تستطيع بحجمها الحالي أو المستقبلي أن تغطي خدماتها حوالى 42 جامعة حكومية وأهلية، وأربعة آلاف ومائتين وثماني وسبعين مدرسة بالإضافة إلى مراكز التدريب، ولهذا فإن اقتراحي للهيئة أن تشرك القطاع الخاص بإنشاء شركات مع الهيئة أو مرخصة من الهيئة للقيام بدور الهيئة في التقييم والتقويم ومراقبة الجودة ومنح شهادات الاعتماد الأكاديمي ولاسيما أن نظام إنشاء الهيئة يسمح بإنشاء الشركات وترخيصها.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

النظرة العادلة للأمور

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 04 رجب 1442هـ - 16 فبراير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/02/16/article_2033131.html

د. منصور السعيد

لا يكاد يخلو أي إنسان من عيب أو نقص يلازمه ولا يمكن أن تكون دولة أو مجتمع من المجتمعات خالية أو خاليا من الأخطاء والنواقص، إذ إن الكمال هو لله وحده دون سواه. النظرة المطلوبة للأمور أن ينظر الإنسان نظرة عادلة سوية، أما من يطلب الكمال فهو كمتطلب الماء في جذوة النار. العدل شيء أمر الله به "إن الله يأمر بالعدل والإحسان..." الآية وفي الحديث "إن المقسطين عند الله على منابر من نور، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا". والمقسطون هم العادلون.
ولو نظرنا إلى حياة بعض الأسر نجد أن النظرة العادلة تكاد تختفي خاصة بين الأزواج، فما أن ترى المرأة من زوجها خطأ أو تقصيرا حتى تنسى إيجابياته كلها وهو الذي قد يكون عاش معها عشرات الأعوام بأخلاق وطبائع راقية، وما قيل بحق المرأة ينطبق على بعض الرجال الذي ما أن يرى من زوجته تصرفا لا يعجبه أو تقع في خطأ بسيط إلا يقيم الدنيا ولا يقعدها، ناسيا أو متناسيا أفضالها عليه واحترامها له ورعايتها لبيته وأولاده، وكما يقال في علم النفس الأسري، احمل معك كيسين، كيسا محكما تضع فيه حسنات صاحبك، وكيسا مثقوبا تحمل فيه سيئاته، وما ذكر عن الحياة الأسرية ينسحب على الحياة العملية فيما بين الأقارب أو الجيران أو زملاء العمل، إذ إنه من الخطأ الجسيم أن ينظر الإنسان إلى السلبيات فقط.
والأمر نفسه تجده في تجاهل بعض الأفراد لإيجابيات بلاده وتركيزه على الجوانب السلبية فيها وتضخيمها، بل أحيانا وبكل صفاقة نشرها في وسائل الإعلام الخارجية. كما تجد أن كثيرا ممن يعملون في القطاعات المختلفة يركزون على النقد السلبي ويتغافلون عن النواحي الإيجابية وهذا ينافي العدل الواجب في النظرة للأمور، فالحق سبحانه يقول "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى..." الآية. إن كثيرا من المتذمرين أصحاب النظرة غير الموضوعية يعانون أصلا حالات فشل وإحباط في دواخلهم جعلتهم ينظرون إلى الأمور نظرة تشاؤمية سلبية لا علاج لها إلا أن يعقدوا العزم على أن يتعاملوا مع أفكارهم وكأنها حديقة إن لم تمتلئ بفكر إيجابي عادل، فحتما ستمتلئ بالطحالب والأعشاب الضارة.

السعودة الرقمية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 04 رجب 1442هـ - 16 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1870095

محمد الحيدر

تظل فكرة السعودة استراتيجية عمل لتدريب المواطنين وتأهيلهم، كي تكون لديهم القدرة على المنافسة في شغل ما يفرزه سوق العمل من وظائف متجددة ومتنوعة، ويتم تحديثها كلما تقدمت الدولة تقنياً، وأوجدت أنماطاً جديدة من فرص العمل .
وعلى أرض الواقع هل حدث ذلك؟ الإجابة في تقديري يعرفها الجميع، فما نراه يبتعد كثيراً عن رؤية الدولة لمسيرة التنمية البشرية، فالسعودة أصبحت رقماً وكمّاً في الأوراق النظامية للشركات والمؤسسات، ولم تصل إلى مرحلة الكيف، فها نحن نتعامل مع جميع المنشآت نجد أغلب «المواطنين» داخل المتجر لا يفعلون شيئاً، ومن يتعامل مع المجتمع العامل الوافد القادر على التعامل فنياً مع معطيات وظيفته، وعلى العكس نرى المواطن يجلس في مؤخرة المشهد الوظيفي، باختصار لأنه لم يحصل على التدريب المناسب، ولم يصل بالتالي إلى مرحلة التأهيل التي تمكّنه من شغل الوظائف الكثيرة في الساحة، والبعض حتى لا يرغب في تطوير قدراته واستيعاب مسؤولياته في وظيفته !
وتأكيداً لفكرتنا نجد أن «وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية» أصدرت قراراً بتوطين العديد من الوظائف، ومؤخراً وظائف خدمة العملاء عن بعد، وكانت الفكرة بلا شك جيدة، لأنها ستتيح الفرصة للمواطنين أن يعملوا من منازلهم، ولو كانوا في قرى نائية، وعن بُعد، وكانت المفاجأة لجوء العديد من الشركات والمؤسسات للتعاقد مع وافدين - للأسف- لا يعملون في المملكة، بل يعملون من بلدانهم في خدمة العملاء داخل المملكة !
والسؤال هنا كيف تتابع «وزارة الموارد البشرية» تطبيق قرارها، والتأكد من التزام الشركات والمؤسسات بتوظيف المواطنين في هذه الوظائف؟ في تقديري أننا في حاجة ماسة للتطبيق الفعلي لفلسفة السعودة القائمة على التدريب والتأهيل قبل التوظيف، واستيعاب المواطن لحقوقه وواجباته للوظيفة ومن ثم سنجد أبناءنا لديهم القدرة على المنافسة الشريفة والشرسة على المهن التي تم توطينها، والمهن الأخرى. أخيراً لا يجدي توطين رقمي يعتمد على العدد دون كفاءة وظيفية حقيقية على أرض الواقع، لأن البلاد في ظل رؤيتها التنموية الشاملة بحاجة ضرورية لأبناء الوطن.

تشجيع الفساد: خيانة للوطن وحنث بالقسم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 05 رجب 1442هـ - 17 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1870263

د. إبراهيم النحاس

إن قيام المسؤول بتشجيع الموظفين والعاملين، بحسب النظام، على التعاون مع الجهات الرقابية للحفاظ على المال والنظام العام يُشعرهم بأهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين، ويُبعد عنهم القلق والخوف والرهبة غير المُبررة من الإبلاغ عن أي شبهات فساد، ويُعزز لديهم القدرة على التواصل المُباشر مع الجهات الرقابية التي كلفتها الدولة.

"المملكة لا تقبل فساداً على أحد، ولا ترضاه لأحد، ولا تعطي أياً كان حصانة في قضايا فساد"؛ "يهمنا أن نكون في مقدمة الدول في مكافحة الفساد". عبارتان كريمتان تصدرتا الموقع الرسمي لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة"، العبارة الأولى لقائد المملكة وإمام المسلمين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -أيده الله-، والعبارة الثانية لسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-. بهاتين العبارتين الكريمتين تتضح رؤية وتوجه القيادة الكريمة، وتتبين سياسة المملكة الصلبة والحازمة والحاسمة في مكافحة ومحاربة ومواجهة جميع أنواع الفساد، وفي نفس الوقت تتبين سياسة الدولة في محاسبة ومعاقبة وتوقيف كل شخص فاسد ومفسد مارس الفساد أو تورط في قضايا فساد. إذاً نحن أمام سياسة دولة مباشرة وواضحة ومعلنة وحازمة لا يمكن بعد ذلك ادعاء الجهل بها، أو التغافل عن تطبيقها، أو الالتفاف عليها مهما كانت الأسباب والمُسببات.

إن سياسة الدولة الكريمة في محاربة الفساد والمفسدين نابعة ومستمدة في أساسها من المصادر الشرعية الرئيسة والمبادئ الإسلامية العظيمة التي تأسست عليها الدولة، ومن ذلك قول الله عزَّ وجل: "وَابتَغ فيما آتاكَ اللهُ الدارَ الآخرةَ ولا تَنسَ نصيبكَ مِنَ الدُنيا وأحسِن كَمَا أحسَنَ اللهُ إليكَ ولا تَبغِ الفَسَادَ في الأرضِ إنَّ اللهَ لا يُحبُّ المُفسِدِينَ" (77) القصص. وقول رسول الله ﷺ: "مَن رأى منكُم مُنكراً فليُغيّرهُ بيدِه، فإنْ لم يستطِع فَبِلسانِهِ، فإنْ لم يَستطِع فَبِقلبِهِ، وذلك أضعفُ الإيمانِ". رواه مُسلم. وعلى هذه الأسس والمبادئ الإسلامية العظيمة، وضعت الدولة الأنظمة والقوانين واللوائح، وأصدرت الأوامر والتوجيهات والقرارات والتعاميم، وأنشأت المؤسسات والهيئات والأجهزة الرقابية، ومنحتها السلطات والصلاحيات والموارد المالية والبشرية، لضمان التقيد والالتزام بسياسة الدولة، والمحافظة على الموارد العامة المالية والمادية والبشرية، والحرص على خدمة المصلحة العامة والعليا للدولة. وحرصاً من الدولة الكريمة على ضمان تقيد كبار مسؤولي وموظفي الدولة بسياسة الدولة العليا والتزامهم بالأنظمة والقوانين واللوائح المعتمدة، أوجبت الدولة عليهم جميعاً أداء القسم قبل مباشرتهم لأعمالهم. ومن ذلك ما تضمنته المادة الرابعة من نظام مجلس الوزراء الصادر في 3 ربيع الأول 1414هـ ونصها: "لا يباشر أعضاء مجلس الوزراء أعمالهم إلا بعد أداء اليمين الآتية: "أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني، ثم لمليكي، وبلادي، وأن لا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص". وكذلك ما تضمنته المادة الحادية عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر في 27 شعبان 1412هـ ونصها: "يؤدي رئيس مجلس الشورى، وأعضاء المجلس، والأمين العام، قبل أن يباشروا أعمالهم في المجلس، أمام الملك، القسم التالي: (أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني، ثم لمليكي، وبلادي، وأن لا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل".(

من هذه المنطلقات الشرعية والوطنية تنتظر الدولة مِمن أوكلت لهم خدمة المصلحة العامة، وكلفتهم بإدارة الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، ومكَّنتهم بمنحهم السلطات والصلاحيات، أن يقوموا بواجباتهم الوظيفية بالشكل الذي أدوا فيه القسم أمام القيادة الكريمة، ومن تلك الواجبات الوظيفية تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وفي الوقت الذي يعتبر فيه باب تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد باباً واسعاً ويتطلب عملاً وجهوداً جبَّارة من المسؤولين لتحقيقه، إلا أن هناك وسائل عديدة تجعل من باب تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد باباً متاحاً للنزيهين، وضيقاً على الفاسدين والمفسدين، ويحفظ الوقت

والموارد. وإذا كانت وسائل تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد عديدة، إلا أن من أهم تلك الوسائل التي قد تساعد المسؤول هو قيامه، وفق صلاحياته، بإصدار القرارات والتعاميم التي تُشجع جميع الموظفين والعاملين، في المؤسسة أو الهيئة العامة التي يرأسها، على التواصل المُباشر مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة"، للإبلاغ عن أي شبهات فساد مالي أو إداري، وذلك بصفتها الجهة المُختصة والمُخولة بتلقي البلاغات عن جرائم الرشوة وجميع أنواع الفساد المالي والإداري؛ وذلك حمايةً للمال العام والحفاظ عليه. إن هذه الوسيلة التي تُشجِع العمل الجماعي على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ستساهم مساهمة مباشرة في التقليل أو القضاء على الفساد وفضح المفسدين، لأنهم سوف يخشون أن يتم الإبلاغ عنهم من أي موظف اطلع على فسادهم المالي أو الإداري، مما يجعل هؤلاء المفسدين يرتدعون عن ممارسة الفساد خوفاً من أن تتم إحالتهم للجهات الرقابية، بحسب النظام. إن قيام المسؤول بتشجيع الموظفين والعاملين، بحسب النظام، على التعاون مع الجهات الرقابية للحفاظ على المال والنظام العام يُشعرهم بأهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين، ويُبعد عنهم القلق والخوف والرهبة غير المُبررة من الإبلاغ عن أي شبهات فساد، ويُعزز لديهم القدرة على التواصل المُباشر مع الجهات الرقابية التي كلفتها الدولة.

وبالإضافة إلى هذه الوسيلة المباشرة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، هناك وسيلة أخرى من شأنها أن تساعد المسؤول في التقليل أو القضاء على الفساد والمفسدين، وهذه الوسيلة تتمثل في سياسة الباب المفتوح التي تنتهجها القيادة الكريمة -حفظها الله-. إن احتذاء المسؤول بنهج القيادة الكريمة سيُساهم مساهمة مباشرة في ردع الفاسدين خوفاً من أن يعلم المسؤول بفسادهم وتعطيلهم لمصالح الناس، وفي المقابل ستعمل سياسة الباب المفتوح على تشجيع الموظفين والعاملين والمراجعين على الإبلاغ عن الفاسدين في المؤسسة أو الهيئة العامة التي يرأسها. إن قيام المسؤول بتخصيص جزء من وقته خلال اليوم أو الأسبوع لمقابلة الموظفين والعاملين والمراجعين سيُساهم مساهمة مباشرة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وسيحفظ للناس أوقاتهم، وسيحقق رضا المواطنين والمراجعين.

وفي الختام من الأهمية التأكيد بالقول بأن سياسة الدولة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، التي أكد عليها سمو ولي العهد -وفقه الله- عندما قال: "لن ينجو أي شخص دخل في قضية فساد سواء وزيراً أو أميراً أياً كان"، تم تطبيقها بحزم على كل موظف ومسؤول فاسد ومفسد خان الأمانة وحنث بالقسم، وتم العمل بها بصلابة لا تلين حتى عاد لنظام الدولة هيبته، وللمؤسسات الرقابية احترامها، وللمال العام حرمته، وللمواطن حقوقه. نعم، إن حق المواطن قائم ومُصون ومكفول في الإبلاغ عن أي شبهات فساد، وتؤكد على هذه الحقوق النظامية بشكل دائم ومتواصل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" عبر مواقعها الرسمية، ومن خلال رسائلها النَّصية المستمرة الموجهة لجميع المواطنين والمقيمين حرصاً منها على تحقيق الغاية التي من أجلها أوجدتها الدولة ودعمتها القيادة الكريمة -حفظها الله-.

إعلامنا الخارجي.. والقوى الناعمة السعودية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 05 رجب 1442هـ - 17 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718961

فاتن محمد حسين

لم يعد استخدام القوة العسكرية هو العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه الدول في المنافسات العالمية وتقوية مواقفها للوصول إلى مراكز متقدمة وبث صورتها الذهنية للعالم.. بل ظهرت أنماط أخرى للتنافس وأدوات فاعلة تشمل سياسة الدولة والمنظومات الثقافية والاجتماعية والتراث الوطني وغيرها.. وهي عناصر لها قدرة فائقة في التأثير على المستوى الدولي.

فالسعودية كدولة استطاعت من خلال قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله- وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان خلق دبلوماسية سعودية مرنة وقوى ناعمة ومنها: دعمهم للمنظمات الإنسانية حيث أضحت صورتنا الذهنية في العالم أكثر بريقاً ولم يكن دعم منظمة الصحة العالمية بخمسمائة مليون دولار أثناء الجائحة

إلا إحدى وسائلها..بل سبقت ذلك بإجراءات داخلية إغاثية وصحية لدعم الإنسان مواطناً، ومقيماً، وحتى مخالفاً لنظام الإقامة. ومن خلال مركز الملك سلمان للإغاثة قدمت المساعدات للشعوب المتضررة في اليمن وسوريا وبنغلاديش.. وغيرها من الدول..

وكم نحن بحاجة للجنة أو (هيئة سعودية للدبلوماسية العامة) لتعزيز العلاقات مع المجتمع الدولي إعلامياً، واقتصادياً، وثقافياً وعلمياً، وحضارياً وضرورة الترويج العالمي لبرامج ومناشط متنوعة تبدأ داخلياً ثم من خلال الاعلام الخارجي المقنن والحوكمة تنتشر تلك الدبلوماسية للعالم لتعريف المجتمع الدولي بثقافتنا وعاداتنا وتراثنا الذي يمثل الكثير منه قوى ناعمة نقدم بها أنفسنا للعالم.

وحقيقة فإن إدراج المملكة 7 أنواع للتراث الثقافي في قائمة اليونسكو مؤخراً لهي خطوة رائدة لتعريف المجتمع الدولي بحضارتنا ومنها: المجالس التراثية، والعرضة النجدية، ورقصة المزمار، والصقارة، والنخيل، والسدو، والقط (النقش العسيري).. بل نتمنى من وزارة الثقافة المطالبة بإعادة كسوة الكعبة والخط العربي ليكونا ضمن التراث العالمي.

كما لابد أن نجعل من المؤشرات العالمية التي حصدتها المملكة قوة ناعمة حيث حصلت المملكة على المركز الأول عربياً والمركز 22 في المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي، والمركز الثاني عالمياً في معيار الاستراتيجية الحكومية والمركز التاسع عالمياً في معيار البيئة التشغيلية كما جاء ذلك في مؤشر تورتويس إنتيلجنسIntelligence Tortoise

بل من القوى الناعمة التي لا بد أن نركز عليها هي تقدمنا في منظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة وهي جاهزة لإنتاج الكهرباء من المنزل عن طريق بوابة (شمسي) بمعنى أننا نسابق الزمن لتحقيق رؤية 2030م في جودة الحياة وتحسين نمط المعيشة للإنسان، وحماية كوكب الأرض، وتدارك مشكلات البيئة والتغيير المناخي.

وإذا أردنا البدء بالداخل فعلينا تفعيل بعض المقومات الأساسية من القوى الناعمة ومنها العمالة المنزلية بحسن التعامل معها فمن الممكن أن يكونوا سفراء لنا عند العودة لبلادهم ونخرس أصوات المشككين بحقوق الإنسان. وكذلك المطاعم السعودية في الخارج ممكن أن تكون قوة جذب كبرى.. فأين رجال الأعمال من مطاعم سعودية في العواصم العالمية نقدم فيها أنواع أطعمتنا!، فالمطاعم الهندية أصبحت أيقونة في معظم بلاد العالم والمطعم السعودي ليس أقل منها خاصة مع توفر المقومات ومنها رؤوس الأموال، والتجار الأكفاء والكوادر البشرية المتخصصة.

بل أن يكون كل مواطن هو سفير لبلاده في الخارج بتعامله واحترامه للأنظمة والقوانين ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي، فالفيديوهات التي تحمل التفاهات تصل لأقصى جهات العالم وتضر بسمعتنا. وعلى هيئة الإعلام المرئي مراقبة الفضاء وحذف تلك الفيديوهات ومعاقبة مروجيها حسب لائحة الذوق العام.

بل تثقيف كل من لهم اتصال بالسياح مثل رجال الأمن، والجوازات، والكوادر البشرية في الحرمين الشريفين في فن التعامل مع الحجاج والمعتمرين والزوار.

ولكن كل ذلك وغيره .. لن يؤتي أكله إلا بمنظومة إعلامية قوية داخلياً وخارجياً.. ففيلم إعلاني بمدة دقيقتين في القنوات الفضائية العالمية عن أحد تلك المقومات حتماً يبرز قوة الدولة وعظمة الإنسان.. فهل يفعّل إعلامنا الخارجي ذلك؟.

المرأة العاملة في زمن الكورونا

المصدر: جريدة الرياض الخميس 06 رجب 1442هـ - 18 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1870471

محمد الحمزة

في تقرير حديث للأمم المتحدة؛ ذكر أنه من المتوقّع أن يفضي تفشي الكورونا إلى خسارة 1.7 مليون وظيفة في المنطقة العربية، من بينها ما يقارب 700 ألف وظيفة تشغلها نساء، في ظل بطالة عالية في صفوف النساء بلغت 19 % في عام 2019، مقابل 8 % بين الرجال، وستؤثر الجائحة على قطاعات اقتصادية عدة أهمها قطاع التصنيع والخدمات، ونظراً إلى أنّ نسبة كبيرة من النساء يعملن في هذين القطاعين، ستكون المرأة من أكثر المتضررين من تداعيات هذا الوباء العالمي عليهما، فهي إما ستخسر وظيفتها، وإما ستضطر إلى القبول بظروف عمل قد تكون مجحفة بحقها، وذكر التقرير أيضاً أنه كان من المتوقع أن يكون عام 2020 عاماً حاسماً في تحقيق المساواة بين الجنسين، وبدلاً من ذلك ومع انتشار الكورونا باتت حتى المكاسب المحدودة التي تحققت في العقود الماضية معرضة لخطر الانتكاس، فهذه الجائحة تعمّق أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، وتكشف ما يشوب النظم الاجتماعية والاقتصادية من مواطن ضعف تزيد بدورها من آثار الجائحة.

في السعودية أدى انخفاض النمو الاقتصادي إلى تسريح الكثير من العاملين وزيادة مجموع العاطلين عن العمل، ونظرًا لأن غالبية النساء العاطلات عن العمل لا يملكن خبرة عملية أو لم يحصلن على تدريب، فسيصبحن في وضع مضطرب عندما يتنافسن مع السعوديين الآخرين من الرجال والنساء من غير الباحثين عن عمل لأول مرة، ولكن تم تسريحهم بسبب الأزمة القائمة، وستزيد هذه الأزمة من التحديات التي تواجه الباحثات عن عمل لأول مرة وقد تعطل دخولهن إلى سوق العمل.

بالطبع فإن العاملات في القطاع الخاص أكثر ضعفاً، ويمثل التشغيل في القطاع الخاص نسبة كبيرة من جميع العاملات، ومع ذلك، فهي تتركز في عدد قليل من القطاعات والمهن مثل بيع التجزئة والتعليم والتي تضررت بشدة من جراء أزمة فيروس كورونا، ويشهد تشغيل النساء في هذه القطاعات تراجعاً كبيراً، وتعمل النساء أيضًا في أنشطة الرعاية الصحية والعمل الاجتماعي حيث يتواجدن في الخط الأمامي للأزمة، فما يقرب من 45 % من العاملين في قطاع الرعاية الصحية هم من النساء اللاتي زاد الطلب على عملهن.

إضافة لذلك وبسبب الأزمة؛ ظلت المدارس ومرافق رعاية الأطفال مغلقة منذ أوائل شهر مارس 2020 وبالتالي ازداد الطلب على العمل المتعلق بالأسرة والمنزل، والذي يقع كاهله في المقام الأول على النساء، وقد يثبط ذلك أيضًا المرأة عن البحث عن عمل أو البقاء ضمن القوى العاملة، مما يضاعف من التحديات التي تواجهها.

لا ينبغي السماح لجائحة فيروس كورونا بعرقلة جهود الإصلاحات الحكومية، حيث يمكن خلق حوافز لأصحاب العمل لتشغيل النساء، مثل دعم جزء من عطلة الأمومة، ويمكنهم التشجيع على تشغيل الإناث أو ريادة الأعمال النسائية عن طريق زيادة مدة عطلة الأمومة وتوفير دعم كافٍ لرعاية الأطفال لجميع العاملات والباحثات عن عمل، ويجب انتهاز فرصة أزمة كورونا لتسريع وتيرة الإصلاحات المقررة والتي من شأنها أن تحقق المزيد من التقدم نحو تمكين المرأة في القوى العاملة.

رحلة التمكين مستمرة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 06 رجب ثاني 1442هـ - 18 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/719152

إبراهيم محمد باداود

حرصت رؤية المملكة 2030 على فتح أبواب الاستثمارات المختلفة لكافة الشركات والمؤسسات الدولية وذلك بهدف تعزيز الاستثمارات العالمية وتحفيز الاقتصاد الوطني والحرص على توفير المزيد من فرص العمل لأبناء وبنات الوطن، كما سعت لاستقطاب الكفاءات وتمكين القدرات من الكوادر الوطنية المؤهلة لسوق العمل وإتاحة الفرصة لجميع المؤهلين لإثبات وجودهم من خلال توفير فرص العمل والإبداع.

وفي إطار سعي الدولة -رعاها الله- على تهيئة كافة الظروف للاستثمارات الأجنبية فقد عمدت إلى تحفيز وتشجيع تلك الاستثمارات ليكون لها مقر إقليمي في بيئة استثمارية مميزة بالمملكة وتأكيداً لهذا الجانب فقد صرح مصدر مسؤول بأن حكومة المملكة العربية السعودية عازمة على إيقاف التعاقد مع أي شركة أو مؤسسة تجارية أجنبية لها مقر إقليمي في المنطقة غير المملكة وذلك ابتداءً من مطلع عام 2024م.

يأتي هذا الإعلان تماشياً مع إعلان مستهدفات إستراتيجية عاصمة المملكة الرياض 2030 خلال منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار الذي عقد مؤخراً وتم خلاله عزم 24 شركة عالمية نقل مقراتها الإقليمية إلى الرياض وستساهم تلك الخطوة في تحفيز الشركات والمؤسسات الأجنبية التي لها تعاملات مع حكومة المملكة والهيئات والمؤسسات والصناديق التابعة للحكومة أو أي من أجهزتها على المبادرة بنقل أعمالهم ليكون لهم مقر إقليمي بمدينة الرياض كما سيساهم في خلق المزيد من فرص العمل والحد من التسرب الاقتصادي ورفع كفاءة الإنفاق إضافة إلى ضمان أن المنتجات والخدمات الرئيسة التي يتم شراؤها من قبل الأجهزة الحكومية المختلفة يتم تنفيذها في المملكة وبمحتوى محلي ملائم.

ستساهم تلك الخطوة في تحفيز الاستثمارات الدولية واستقطابها وتوفير أنماط عمل جديدة ودولية تساهم في تقديم خبرة مميزة لأبناء وبنات الوطن خصوصاً في ظل وجود القيادات الإقليمية لتلك الشركات العالمية في المملكة كما ستساهم في إعطاء ميزة تنافسية للشركات للاستفادة من متانة الاقتصاد السعودي وضمان أن تكون المشتريات الحكومية من الشركات والمؤسسات الدولية تتم على أرض المملكة مما سيساهم في خلق المزيد من فرص العمل لأبناء وبنات الوطن.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 رجب 1442هـ - 14 فبراير 2021م https://www.alriyadh.com/1869737
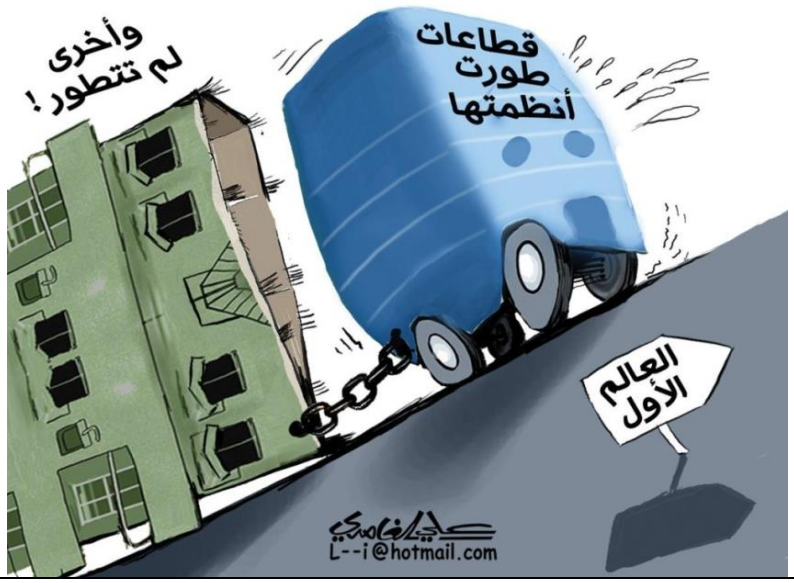	المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 رجب 1442هـ - 14 فبراير 2021م https://www.al-madina.com/article/718600

	المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 رجب 1442هـ - 15 فبراير 2021م https://www.alriyadh.com/1869910
	المصدر: جريدة المدينة الاثنين 03 رجب 1442هـ - 15 فبراير 2021م . https://www.al-madina.com/article/718725

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 04 رجب 1442هـ - 16 فبراير 2021م

https://www.alriyadh.com/1868830

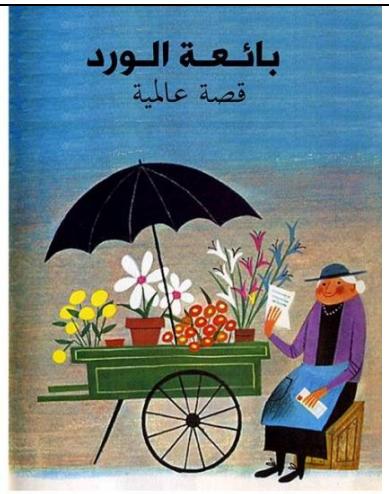

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 04 رجب ثاني 1442هـ - 09 فبراير 2021م

https://www.al-madina.com/article/718842

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 05 رجب 1442 - 17 فبراير 2021م

https://www.al-madina.com/article/717300

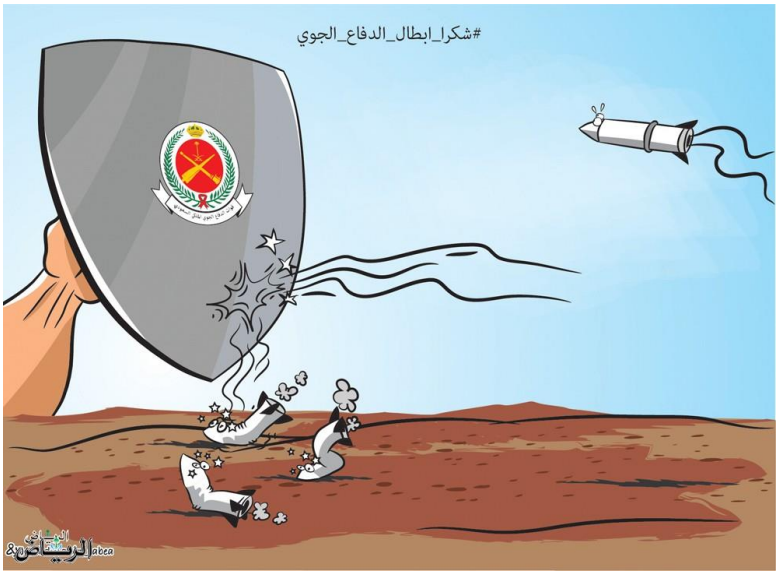

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 05 رجب 1442هـ - 17 فبراير 2021م

https://www.alriyadh.com/1870293

المصدر: جريدة المدينة الخميس 06 رجب 1442هـ - 18 فبراير 2021م

https://www.al-madina.com/article/719166

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 06 رجب 1442هـ - 18 فبراير 2021م

https://www.al-jazirah.com/2021/20210216/cr1.htm